مدى قدرة البنية التحتية للمصانع التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

إعداد
فراس محمد وشاح

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الناصر إبراهيم نور

قدمت هذه الرسالة استكمالًا للتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة
كلية الامناء
جامعة الشرق الأوسط

أبريل/ 2010 م
تفويض

أنا الموقع أدناه "فراس محمد وشاح" أقوم جامعة الشرق الأوسط بتزويدي نسخ من رسانتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالبحوث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فراس محمد وشاح
التقوع:
التاريخ: 25/4/2010 م
قرار لجنة المناقشة

وقّعت هذه الرسالة وعنوانها:

مدى قدرة البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبنى على الأنشطة.


<table>
<thead>
<tr>
<th>التوقيع</th>
<th>أعضاء لجنة المناقشة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>رئيساً الأستاذ الدكتور محمد مطر</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مشارفاً الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>عضواً خارجياً الدكتور عبد الخالق الراوي</td>
</tr>
</tbody>
</table>
شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدره وسلمتله، الذي ألبيني الطموح والصبر وصد صبري، بأن من علی بإتمام هذه الرسالة، ومن علی بفضلته ونعمته التي لا أحبها، والصلاة والسلاسل على من لا نربي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أتوجه بعميق ونخلص الشكر والتقدير لأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور، حيث كان يتفننه بالرشاد على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيرة، ومعلوماته القوية، فلم يجهل بجهده أو نصائحه. وكان مثالاً للعلماء المتواضعين في توجيهاته وتشجيعه المتواصل، والذي كان أقرب لي من ظلي، جزاه الله عني وعئذ زملائي خير الجزاء.

أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير لسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقيين على ما بذلوا من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما أبدوه من مقترحات قيمة بما يشري الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموفرة جامعة الشرق الأوسط، ممثلة بمسؤوليها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها.

ولا يلومني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العملية وأخص منهم بالذكر الأستاذ وائل إدريس، فجزاه الله عني خيراً.

الباحث
فراس محمد وشاح
الإهداء

إلى .........
والدي برأ وإحسانًا

إخواننا جميعاً

ياسين الناطور

وكل من ساهم معي وساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع

لهم جميعاً أهدي شمرة جهدي...

فراس محمد وشاح
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ب</td>
<td>تنفيض</td>
</tr>
<tr>
<td>ج</td>
<td>قرار لجنة المناقشة</td>
</tr>
<tr>
<td>د</td>
<td>شكر وتقدير</td>
</tr>
<tr>
<td>ه</td>
<td>الإهداء</td>
</tr>
<tr>
<td>و</td>
<td>قائمة المحتويات</td>
</tr>
<tr>
<td>ط</td>
<td>قائمة الجداول</td>
</tr>
<tr>
<td>ل</td>
<td>الملف باللغة العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>ن</td>
<td>الملف باللغة الإنجليزية</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>(1-1): المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>(1-2): مشكلة الدراسة وأسئلتها</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>(1-3): فرضيات الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>(1-4): أهمية الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>(1-5): أهداف الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>(1-6): حدود الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>(1-7): محددات الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>(1-8): التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
### قائمة المحتويات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>11</td>
<td>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>(2-1): المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>(2-2): نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>37</td>
<td>(2-3): الدراسات السابقة</td>
</tr>
<tr>
<td>48</td>
<td>(2-4): ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة</td>
</tr>
<tr>
<td>49</td>
<td>الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>(3-1): المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>(3-2): منهجية الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>52</td>
<td>(3-3): البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>54</td>
<td>(3-4): المعالجة الإحصائية المستخدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>55</td>
<td>(3-5): ثبات آداء الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>57</td>
<td>الفصل الرابع: نتائج التحليل واختبار الفرضيات</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
<td>(4-1): المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
<td>(4-2): الإجابة عن أسئلة الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>69</td>
<td>(4-3): اختبار فرضيات الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>77</td>
<td>الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات</td>
</tr>
<tr>
<td>78</td>
<td>(5-1): المقدمة</td>
</tr>
<tr>
<td>78</td>
<td>(5-2): الاستنتاجات</td>
</tr>
<tr>
<td>80</td>
<td>(5-3): التوصيات</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفحة</td>
<td>الموضوع</td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>----------</td>
</tr>
<tr>
<td>82</td>
<td>قائمة المراجع</td>
</tr>
<tr>
<td>83</td>
<td>أولًا: المراجع العربية</td>
</tr>
<tr>
<td>85</td>
<td>ثانياً: المراجع الأجنبية</td>
</tr>
<tr>
<td>87</td>
<td>قائمة الملحق</td>
</tr>
<tr>
<td>الصنعة</td>
<td>الموضوع</td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>---------</td>
</tr>
<tr>
<td>51</td>
<td>المصارف التجارية في الأردن عينة الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>52</td>
<td>وصف البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة</td>
</tr>
<tr>
<td>55</td>
<td>معامل ثبات الانساق الداخلي لأبعاد الاستباثة (كرونباخ ألفا)</td>
</tr>
<tr>
<td>59</td>
<td>المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى إدراك مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>61</td>
<td>المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى تمتع العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>63</td>
<td>نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية</td>
</tr>
<tr>
<td>65</td>
<td>الإدارة في المصارف التجارية الأردنية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>67</td>
<td>المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى وجود معوقات لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>69</td>
<td>لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية</td>
</tr>
</tbody>
</table>
قائمة الجداول

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
<th>رقم الفصل  رقم الجدول</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>71</td>
<td>نتائج اختبار T للتحقيق من إدراك العاملين في المصارف التجارية الأردنية لفهم نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>7 - 4</td>
</tr>
<tr>
<td>72</td>
<td>نتائج اختبار T للتحقيق من تمتع الأفراد العاملين في المصارف التجارية التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>8 - 4</td>
</tr>
<tr>
<td>73</td>
<td>نتائج اختبار T للتحقيق من التوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>9 - 4</td>
</tr>
<tr>
<td>74</td>
<td>نتائج اختبار T للتحقيق من دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية</td>
<td>10 - 4</td>
</tr>
<tr>
<td>75</td>
<td>نتائج اختبار T للتحقيق من وجود معوقات لدى البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>11 - 4</td>
</tr>
<tr>
<td>76</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
قائمة الملحق

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع</th>
<th>الملحق</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>88</td>
<td>قائمة بأسماء المحكمين</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>89</td>
<td>آداة الدراسة - الاستبانة</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>94</td>
<td>الجداول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة</td>
<td>3</td>
</tr>
</tbody>
</table>
مدى قدرة البنية التحتية للمصانف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

إعداد
فراس محمد وشاح

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الناصر نور

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة البنية التحتية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ومعوقات تطبيقه في المصانف الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة شملت (33) عبارة وذلك لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة. وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختيار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. تكونت عينة الدراسة من (82) من العاملين بأقسام محاسبة التكاليف كافة وأقسام الإدارة المتعلقة بذلك في تلك المصانف.

وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:
تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة. وأن العاملين في المصارف التجارية الأردنية يدركون مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة. وأن هناك دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية. ويتمنع الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة من المؤهلات العلمية لتقليلهم لفهم نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف عينة الدراسة حيث كان متوسطاً. ولدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة. وهناك بعض العوائق في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، منها: مراكز التكلفة بالمصرف ليست محددة بالدقة المناسبة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة؛ وعدم إشراك موظفي المصرف على اختلاف مستوياتهم الإدارية في رسم سياسة تسعير الخدمات المصرفية، ولا يتم التخلص من الأنشطة التي لا تغطي قيمة مثابة.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1. لبناء نظام محاسبة تكاليف مبني على الأنشطة متكامل لا بد من الدعم المستمر من قبل الإدارة العليا لتهيئة الظروف كافة لنجاح هذا النظام في المصرف.

2. على الإدارة التعامل على تثقيف العاملين بنظام التكاليف المبني على الأنشطة وذلك من خلال الدورات التعليمية والتدريبية والعمل كفريق واحد في الدوائر والأقسام كافة.
ABSTRACT

The Ability of Jordanian Commercial Banks Infrastructure to implement Activity Based Cost System (ABC)

Prepared by:
Firas Mohammad Wishah

Supervised by:
Prof. Abdul Naser Nour

The study aimed to identify Suitability extent to the Activity Based Cost system infrastructure and obstacles implementing in the Jordanian Commercial banks.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire consisting of (33) paragraphs to gather the primary information from study sample. The statistical package for social sciences (SPSS) program was used to analyze and examine the hypotheses. The study sample consists of (82) individuals from employees working in Cost accounting departments and management in Jordanian commercial banks.

The study used several statistical methods to achieve the study objectives. After executing the analysis to study hypotheses; the study concluded that: the
Jordanian Commercial banks have infrastructure ability to implementing Activity Based Cost System; employees in the Jordanian Commercial banks consider the Activity Based Cost System concept; and that there is support from the administration to implement activity based cost system in the Jordanian Commercial banks; employees of the Jordanian Commercial banks enjoy efficient education that qualify them to understand Activity Based Cost System in these banks; Jordanian Commercial banks have accounting system that is appropriate to implement Activity Based Cost System and there are obstacles in Jordanian Commercial banks Infrastructure to implement Activity Based Cost System, such as: Cost center are not accuracy identifying to implement Activity Based Cost System, bank employee are not participate at all Managerial level in formulate the bank service price policy; the activities that is not give value added are not leave out.

According to the findings of the study, the researcher list bellow the most important are recommendations:

1. To build an integrated Activity Based Cost System must be continued support by senior management to create all conditions for the success of this system in the bank.

2. The Management must be work on staff education in Activity Based Cost System through education and training courses and work as a team in all departments and sections.
الفصل الأول

الأطار العام للدراسة

(1 - 1) : المقدمة
(2 - 1) : مشكلة الدراسة وأسئلتها
(3 - 1) : فرضيات الدراسة
(4 - 1) : أهمية الدراسة
(5 - 1) : أهداف الدراسة
(6 - 1) : حدود الدراسة
(7 - 1) : معايير الدراسة
(8 - 1) : التعريفات الإجرائية لمنطقات الدراسة
(1 - 1)؛ المقدمة

إن التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهدته العالم خلال القرن العشرين جعل العالم قرينة صغيرة مما أدى إلى افتتاح الأسواق وسرعة دخول الشركات الأجنبية إلى السوق المحلي، مما أدى إلى زيادة المنافسة وحدتها وتحدد المنتجات وتتنوعها وزيادة خطوط الإنتاج، وزيادة نسبة التكاليف غير المباشرة في كافة المجالات، مما أدى إلى تطور المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف لتواكب هذا التغير.

تعتبر المصارف من أهم دعائم وركائز الاقتصاد المحلي والعالمي حيث إنها الأساس لتمويل عمليات الاستثمار في كافة الدول، وزيادة المنافسة فإن لأي منشأة الحق في الحفاظ على استمراريتها من خلال الحفاظ على ربحيتها ويكون ذلك عن طريق التسعير أو عن طريق تخفيض التكاليف وقد أدت شدة المنافسة إلى الابتعاد عن رفع الأسعار واللجوء إلى خفض التكاليف للوصول إلى خدمة العملاء بأحسن صورة وأقل كلفة ممكنة.

نتيجة ازدياد المنافسة بين جميع المصارف وتعدد الخدمات التي تقدمها هذه المصارف لفيابية رغبات عملائها ظهر واضحًا لدى العديد من إدارات المصارف قصور أنظمة التكاليف التقليدية عن تلبية احتياجات تلك الإدارات مما أدى إلى ظهور نظام تكاليف مبني على الأنشطة يجعل قصور أنظمة التكاليف التقليدية.

إن الأجور والمواد المباشرة يتم تحويلها مباشرة سواء في الأنظمة التقليدية أو الحديثة فلا ليس فيها، وإن مكمن المشكلة هو في التكاليف غير المباشرة وكيفية تحويلها حيث أن النظام التقليدي يحمل التكاليف غير المباشرة بموجب معدلات تحميل إجمالية دون معرفة ما إذا كانت السلعة أو الخدمة استفادت من بنود التكاليف التي يضمها معدل التحميل.
وهو هذا ينعكس على سياسة تسعير المنتج أو الخدمة بشكل سلبي مما يؤدي إلى خسارة جزء من السوق نتيجة عدم تسعير المنتج أو الخدمة تسعيراً صحيحاً.

إن ارتفاع قيم التكاليف غير المباشرة وغير مباشرة المتغيرة من الأسباب التي أدت إلى قصور نظام التكاليف التقليدي، هذه الأسباب وغيرها دعت إلى الحاجة إلى ظهور نظام تكاليف جديد يعالج قصور نظام التكاليف التقليدي بحيث يحدد تكلفة المنتج أو الخدمة بشكل دقيق وهذا بدوره يؤدي إلى تسعير الخدمة أو المنتج بشكل سليم وهو نظام التكاليف المبني على الأنشطة، حيث أنها عبارة عن نظام مكلف عادل ودقيق يحدد التكاليف غير المباشرة على أساس النشاط ويتم توزيع التكاليف غير المباشرة على تلك الأنشطة. ويحول جزءاً منها إلى مباشرة مما يؤدي إلى خفض المشكلة وتوزيع التكاليف بشكل عادل. كما يركز النظام على الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة والتخلص من الأنشطة التي لا تحقق قيمة مضافة، وبالتالي يتم تخصيص تكاليف الأنشطة التي لا تحقق قيمة مضافة إلى أنشطة تحقق قيمة مضافة.

وعلبه لا بد من نظام مكلف عادل ودقيق لقياس تكلفة الخدمات المصرفية بشكل دقيق ويقدم البيانات السليمة الواضحة لاتخاذ القرار السليم.
(1 - 2) مشكلة الدراسة وأسالتها

يحتل القطاع المصرفي في الأردن أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه ضمن الاقتصاد الوطني من خلال إرتباط بمصالح شرائح واسعة من العملاء، ونظراً لإتساع نطاق نشاط المصارف وإزدياد أعدادها مما أدى إلى زيادة المنافسة بينها بشكل مضرٍّ دفعها إلى تقديم أعلى تسهيلات ممكنة للأفراد مهماً وضعها أمام صعوبات كبيرة مما أدى إلى تخفيض أسعار خدماتها مقابل التكاليف التي تظهرها نظام التكاليف التقليدية لتصورها في ظل أوضاع تكلفة الخدمات بدقة، حيث تمكن إدارات المصارف من تحديد الأسعار التي تضمن لها ربحية مقبولة وسحب عملاً جدداً.

وأمام هذه التحديات ظهرت الحاجة إلى البحث عن نظم كلفية أكثر دقة تساهم في تحديد التكاليف الحقيقية من جهة وتعمل على تخفيضها بما لا يؤثر على جودة الخدمة من جهة أخرى. ومن هذه النظم نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى توفر البنية التحتية لدى المصارف الأردنية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة نظراً للحاجة لعلومات تكاليف دقيقة تخدم الإدارة في حساب العمليات المصرفية في المصارف الأردنية نتيجة اتباع الطرق التقليدية التي لا تعطي تكلفة دقيقة للخدمة وبالتالي ظهرت الحاجة إلى نظم أكثر دقة لمعالجة المشكلة.

واستناداً لما ذكر آنفاً يمكن إظهار مشكلة الدراسة بصورة أكثر جلاءً من خلال إثارة الأسئلة التالية:
السؤال الرئيس الأول: "هل تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية اللازمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة". ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

أولاً: هل يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

ثانيًا: هل الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية يتمتعون بالسلاسة المناسبة من المؤهلات العلمية التي تطلبها نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

ثالثًا: هل يتوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسب ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

رابعًا: هل تدعم إدارة المصارف التجارية الأردنية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

السؤال الرئيس الثاني: "هل يوجد متطلبات في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية تعني تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة"?
(1 - 3) : فرضيات الدراسة

استنادًا إلى عناصر مشكلة الدراسة والتمثيلة بالتماسولات السابقة تم صياغة الفرضيات

الفرضية الرئيسة الأولى 

" لا تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة للتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ".

الفرضية الفرعية الأولى 

" لا يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة ".

الفرضية الفرعية الثانية 

" لا يتمتع الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية بالحكفاء المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها نظام التكاليف المبني على الأنشطة ".

الفرضية الفرعية الثالثة 

" لا يتوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ".

الفرضية الفرعية الرابعة 

" لا يوجد دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ".
الفرضية الرئيسة الثانية  

"لا توجد معوقات في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية تعوق تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة."

(1 - 4) : أهمية الدراسة

تبين أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة من الباحث للتعرف على مدى توفر البنية التحتية اللازمة لدى المصارف التجارية الأردنية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة ولذا لهذه المصارف من دور هام ومؤثر في اقتصاد البلد، حيث إن الأطراف المستفيدة من نتائج الدراسة جميع المصارف وأصحاب الصالح والدائنين وجميع من يتعامل مع هذا المصرف. وحتى يتمتع المصرف بالاستقرار المالي الذي يؤدي إلى إستمراريته وريحته فلا بد من استخدام نظام كلفوي يحدد تكلفة العمليات المصرفية بدقة للوصول إلى تسعير هذه العمليات بالشكل الصحيح ومعرفة إمكانية تطبيقه والمعوقات التي تواجه تلك المصارف في حالة تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

(1 - 5) : أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف على مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة ومقومات تطبيقه.
2. التعرف على معوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف الأردنية.
3. التعرف على مدى ملاءمة البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
4. معرفة مدى دعم الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

(1-6)؛ حدود الدراسة

لكل دراسة سواء عملية أو نظرية حدود مكانية، وحدود زمنية وكذلك حدود بشرية. أما حدود الدراسة الحالية فكانت على النحو الآتي:

الحدود البشرية: إن الحدود البشرية لهذه الدراسة تتمثل في جميع العاملين في أقسام التكاليف في المصارف التجارية الأردنية.

الحدود المكانية: المصارف التجارية في الأردن.


(1-7)؛ محدودات الدراسة

يوجز الباحث في هذه الفقرة بعض الصعوبات والمعوقات بما يلي:
1. تطبيق الدراسة على المصارف التجارية في الأردن، حيث يصعب الحصول على المعلومات.
2. يصعب توزيع الاستبانة.
من المتعرف عليه أيضاً أن الاعتماد على الاستبانة في المعلومات قد يتضمن قدراً من التحيز الشخصي لذلك يلجأ الباحث للتقليل من هذا الأثر باعتماد أدوات وأساليب أخرى للوصول إلى المعلومات.
(1 - 8): التحريفات الإجرائية للفصلات الدراسية

نظام التكاليف المبني على الأنشطة Activity Based Costing هو نظام تكاليف يعالج القصور في أنظمة التكاليف التقليدية من خلال تجميع التكاليف غير المباشرة لكل نشاط من أنشطة المنشأة في أوعية للتكلفة Cost Pools وترتبط كل وعاء منها بنشاط معين بعلاقة Cost Driver. 

وبالتالي يكون حساب التكاليف للخدمة أو المنتج النهائي بشكل أدق مما يؤدي إلى تسعير المنتجات أو الخدمات بالشكل الصحيح والدقيق (Horngren, 2007:139-144).


تكلفة العميل Customer Cost هي جميع التكاليف المباشرة أو غير المباشرة التي تتكبدها المنشأة مقابل تقديم منتج أو خدمة ما، ومعرفة تكلفة كل عميل على حدة وبالتالي تقييم ربحية العميل.

موضوع التكلفة Cost Object أي شيء تقاس تكلفته وتشمل أمثلة المنتجات والعملاء والموظفين، المواد حساب تكلفته (Garrison, 2008: 55).

سبب التكلفة Cost Driver هو متغير يؤثر عرضاً على التكاليف خلال فترة معينة من الوقت مثل مستوى أو حجم النشاط (Horngren, 2007:32).
النشاط: هو عبارة عن حدث أو مهمة أو وحدة في العمل ذات هدف معين (Horng, 2007:144).


تكاليف مباشرة: هي التكاليف التي تخدم قسماً معيناً أو منتجًا معيناً مباشرة وبشكل أساسي. ويمكن تتبعها مباشرة إلى نشاط معين ولا تستفيد منها باقي الأنشطة الأخرى داخل النشاط (أبو نصار، 2008: 27).

تكاليف غير مباشرة: هي التكاليف التي تنفق من قبل النشاط ويستفيد منها أكثر من نشاط أو منتج ويصعب تتبعها (أبو نصار، 2008: 27).

نظام الإدارة المبني على الأنشطة: هو نهج إداري يهتم بإدارة الأنشطة باعتبارها أفضل وسيلة للقضاء على الاعتدافات التي تعرقل الإدارة والعمل على تخفيف التكاليف غير المباشرة على المنتجات أو الخدمات، والحد من التأخير والعيوب (Garrison, 2008:322).
الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. مقدمة
2. نظام التكاليف المبئي على الأنشطة
3. نبذة تاريخية عن الصادرات التجارية الأردنية
4. الدراسات السابقة
5. ما يميز الدراسة العالية عن الدراسات السابقة
تسعى الإدارة في جميع النشاطات إلى الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأنشطة والخدمات بنفس الموارد المتاحة واستخدام هذه الموارد الاستخدام الأمثل ليحقق جميع الأهداف المنشودة بأقل موارد ممكنة بحيث لا يكون هناك موارد مهدورة.

وتحل محل حسابات دور هام وفعال في تغذية الإدارة بالعلومات التي تحتاجها، ولمساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات سليمة وصحية لا بد من قاعدة بيانات ومعلومات سليمة يزودها قسم المحاسبة، وتلعب محاسبة التكلفة دورًا هامًا في هذا القسم لتحديد تكلفة الخدمات والمنتجات بدقة، فكلما كانت بيانات ومعلومات التكلفة دقيقة زاد ذلك من صحة سياسة التسعير المتبعة من قبل الإدارة، لذا لا بد من نظام تكاليف يعطي تكلفة الخدمة أو المنتج بدقة لذلك ظهرت الحاجة إلى نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

يعتبر نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة من أحدث وأدق نظم التكاليف المتاحة، وقد استدعت الحاجة إلى ظهوره للتغلب على قصور وعيوب نظم التكاليف الطبقية في أغلبية النشاطات والشركات، وخصوصاً فيما يتعلق بكيفية تحميل التكاليف غير المباشرة ونقض البيانات وعدم دقة المعلومات التي تقدمها هذه النظم.
نص النص:

(2-2) نظام التكاليف المبني على الأنشطة

(2-2-1) مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة

لنظام التكاليف المبني على الأنشطة، يُشير (Horngren, 2007:139-144) أن نظام التكاليف المبني على الأنشطة يُشير إلى أن نظرة النظام التقليدية تشير إلى أن تجمع التكاليف غير المباشرة لكل نشاط من الأنشطة المشتركة في أوعية التكلفة بموجب معدل التحميل، وبالتالي يكون حساب التكاليف للمنتج أو الخدمة النهائية بشكل لا يمكن تسعير المنتجات أو الخدمات بالشكل الصحيح والدقيق.

وقد ورد (Garrison, 2008:318-321) بأنه طريقة لحساب التكاليف على أساس الأنشطة التي تهدف إلى تزويد المديرين بمعلومات عن التكاليف وغيرها من القرارات التي يحتل أن تؤثر على السعر، ومعالجة التكاليف غير المباشرة والوصول إلى أفضل قرار تسعير.

وبناء على ما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف نظام التكاليف المبني على الأنشطة بأنه نظام تكاليف متكامل يعالج قصور نظام التكاليف التقليدية وبتم تجميع التكاليف غير المباشرة في أكثر من وعاء على أساس الأنشطة، ول أنه أسس تحسين متعدد ومعدلات تحسين متعددة حيث يقيس التكاليف غير المباشرة بدقة وبحواف مجموعات من...
التكليف غير المباشرة إلى مباشرة بما يخفض من هذه المشكلة ويخصص هذه التكليف بشكل أكثر دقة للخروج بتكلفة المنتج بشكل صحيح ودقيق.

(2 - 2 - 2) الفرق بين نظام التكاليف المبني على الأنشطة ونظام التكاليف التقليدية

يمكن إيجاز الفرق بين نظام التكاليف المبني على الأنشطة ونظام التكاليف التقليدية بما يلي:

يقوم النظام التقليدي على تجميع عناصر التكلفة غير المباشرة في مجمع واحد ويتم تخصيصها على مراكز التكلفة بموجب موجه أو محرك وحيد للتكلفة ليتم من خلالها تحديد معدل تحويل واحد يعمم على جميع مراكز التكلفة.

وبالمقابل يقوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة على استخدام مجموعات متعددة للتكلفة غير المباشرة ويتم تخصيصها بموجب موجهات أو محركات متعددة ليتم منها احتساب معدلات تحويل متعددة.
(2 - 3) ؛ العوامل التي أدت إلى ظهور نظام التكاليف المبني على الأنشطة

يمكن حصر العوامل التي ساعدت على ظهور نظام التكاليف المبني على الأنشطة بالنقاط الرئيسية التالية (أبو نصار، 2008: 192):

1. زيادة نسبة التكاليف غير المباشرة في هيكل التكاليف

أدت زيادة نسبة التكاليف غير المباشرة إلى ظهور نظام التكاليف المبني على الأنشطة، نظراً لأن نظام التكاليف التقليدي لم يعالجها بصورة سليمة، مما أدى إلى ظهور خلل في قرارات الإدارة العليا في تسعير المنتجات، لأن معلومات التكاليف المتاحة ليست دقيقة ولا تعطي لأي منتج أو خدمة تكاليف غير المباشرة بدقة ومصداقية، مما أدى إلى سياسة تسعير خاطئة وأدى إلى خسارة كثير من الشركات جزءاً كبيراً من السوق نتيجة التسعير الخاطيء، لذلك ظهر نظام التكاليف المبني على الأنشطة لتحويل جزء من التكاليف غير المباشرة إلى مباشرة بما يخص جميع التكاليف بشكل دقيق، ويعطي دقة في حساب التكاليف غير المباشرة مما يعكس دقة في اتخاذ الإدارة العليا سياسة تسعير دقيقة.

2. زيادة عدد المنتجات وتنوعها

إن المشكلة الأساسية هي توزيع التكاليف غير المباشرة على المنتجات والخدمات بشكل دقيق، وإن زيادة المنتجات واختلاف مساحتها وأنواعها أدت إلى عدم قدرة النظام التقليدي على توزيع هذه التكاليف على المنتجات والخدمات بشكل دقيق، مما أدى إلى الحاجة إلى نظام تكاليف يساعد على توزيع هذه التكاليف بشكل دقيق على المنتجات المختلفة.
زيادة المنافسة بين الشركات

نتيجة انفتاح الأسواق وسهولة دخول منافسين جد قل الاحتكار وزادت المنافسة في السوق بين الشركات، مما أدى إلى اهتمام الإدارة العليا في دقة التكاليف والابتعاد عن تكاليف المنتجات أو الخدمات التي لا تعطي قيمة مضافة، لذلك ظهرت الحاجة إلى نظام تكاليف يواكب هذا الانتفاح ويحدد تكلفة المنتج أو الخدمة بشكل دقيق وتسهير بأحسن صورة ممكنة.

وعي الإدارة العليا بأهمية التكاليف

إن زيادة وعي الإدارة بأهمية التكاليف وقدرة التكاليف على مساعدة الإدارة العليا

باتخاذ القرار السليم أدى إلى إيجاد نظام تكاليف يعطي دقة في حساب التكاليف غير المباشرة لكل منتج أو خدمة على حدة.

أهمية التكاليف وتأثيرها على ربحية المنشأة

إن الهدف الأساسي لأي منشأة تعظيم الربحية ويتم تحليل ربحية الشركة بعد التوصل إلى تحديد التكاليف بشكل دقيق لوضع سعر مناسب للوصول إلى ربح مطلوب.

(2 - 4) خصائص ومزايا نظام التكلفة المبني على الأنشطة

لأن نظام التكاليف المبني على الأنشطة مجموعة من الخصائص والفوائد التي تجعل تكلفة تطبيقه مناسبة منها ما يلي (التكريتي، 2008: 170):
1. الاستخدام الأمثل للفرص المتاحة

يساعد نظام التكاليف المبني على الأنشطة في استخدام الفرص المتاحة الاستخدام الأمثل لتحفيز التكلفة بكل دقة ووضوح، حيث يوضح جميع العمليات والراحل التي يمر بها المنتج أو الخدمة ويركز على الأنشطة التي يمر بها تكوين المنتج أو الخدمة وبالتالي يركز على الأنشطة التي تضيف قيمة ودعمها ومستثني الأنشطة التي لا تعطي قيمة مضافة وبالتالي يخفض تكلفة المنتج.

2. أداة فعالة لتقييم الأداء

نظرًا لدقة المعلومات والبيانات التي توفرها نظام التكاليف المبني على الأنشطة إلى الإدارة، فإنه يعتبر أداة فعالة لتقييم الأداء وتحديد تكلفة المنتجات والخدمات بدقة مما يؤدي إلى تسعير هذه المنتجات والخدمات بدقة.

3. تحفيز الإدارة إلى تنويع المنتجات

إن نظام التكاليف المبني على الأنشطة يحسب تكلفة الخدمات والمنتجات بدقة مهما تتنوع الخدمات والمنتجات.

4. المساهمة في تعظيم الإنتاج

إن نظام تكاليف الأنشطة يحدد تكلفة المنتجات بدقة مما يؤدي إلى تسعير دقيق للمنتجات، وبالتالي يؤدي إلى توسع السوق مما يؤثر على تعظيم الإنتاج من خلال السيطرة على النوعية وتحسينها، مما يتطلب عناصر إدارية فعالة تستوعب مفاهيم النظام.
تنمية روح العمل كفريق واحد

5. إن تنفيذ نظام التكاليف المبني على الأنشطة يقلل كل الحواجز بين جميع الاعطاليين، ويعمل على تنمية روح التعاون والعمل كفريق واحد من خلال تبادل المعلومات بين الأقسام.

6. يعني تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة المنشأة ميزة تنافسية بين مثيلاتها.

المنشأة التي تطبق نظام التكاليف المبني على الأنشطة تتمتع بميزة تنافسية عن المنشآت التي تعمل في نفس القطاع، من خلال جعل المنشأة الأقل كلفة في قطاعها بالابتعاد عن الأنشطة التي لا تعطي قيمة والتركيز على الأنشطة التي تعطي قيمة.

7. تحويل جزء من التكاليف غير المباشرة إلى مباشرة.

إن التكاليف المباشرة يسهل معالجتها وإن النظام التقليدي ونظام التكاليف المبني على الأنشطة يعالجها بنفس الطريقة، إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجه أنظمة التكاليف هي كيفية معالجة التكاليف غير المباشرة، إذ يميز نظام التكاليف المبني على الأنشطة بتحويل جزء من التكاليف غير المباشرة إلى تكاليف مباشرة مما يخفض من المشكلة.

8. يوفر معلومات غير مالية.

يتوفر نظام التكاليف المبني على الأنشطة معلومات غير مالية للمنشأة مثل رضا الزبائن عن منتجاتها، حيث يتم استفادة من هذه المعلومات من أجل تطوير العمليات الداخلية وتحقيق الرضا من قبل الإدارة والزبائن.
وفيما يتعلق بأهداف نظام التكاليف المبني على الأنشطة، فقد حدد (التكريتي، 2008 : 166) إلى أنه يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق العدالة في توزيع التكاليف غير المباشرة بين المنتجات المختلفة.
2. تقديم معلومات صغيرة للإدارة في اتخاذ القرارات وتحديد أسباب ارتفاع التكاليف في قيم ما.
3. التخلص من العشوائية في توزيع التكاليف غير المباشرة بين المنتجات المختلفة.
4. مساعدة إدارة النشأة في إعطائها صورة واضحة ودقيقة عن الأنشطة المسببة للتكاليف ومن ثم معرفة نصيب المنتج من كل نشاط على حدة.
5. مساعدة إدارة النشأة في تخفيض التكاليف من خلال تحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة والعمل على التخلص من تلك الأنشطة.
6. تحديد الكلفة بالدقة المطلوبة.

معركة التكلفة في نظام التكاليف المبني على الأنشطة (2 - 5):

إن اختيار محركات التكلفة في نظام التكاليف المبني على الأنشطة يتم عن طريق تقسيم أنشطة النشأة إلى خمس فئات بناءً على كل فئة اختيار محرك التكلفة الملائم، وبالتالي تحديد تكلفة كل فئة نشاط. ويتسم تقسيم أنشطة النشأة وبالتالي يمكن تقسيم تكليف كل فئة إلى المجموعات التالية (أبو نصار، 2008 : 204 - 205):

1. التكاليف المرتبطة بمستوى الوحدات المنتجة.

التي ترتبط هذا النوع من الأنشطة بعدد الوحدات المنتجة، أي أن تكاليف الأنشطة هنا تزداد أو تقل في ضوء عدد الوحدات المنتجة في كل مرة، فالطاقة المستخدمة في الإنتاج
التكليف المرتبط بحزم الإنتاج

عندما يرتبط القيام بالنشاط بمجموعة من العمليات أو حجم معين من الإنتاج، فإن الأنشطة الخاصة بذلك وما يترتب عليها من تكاليف تدعي بالتكلفة المرتبطة بحزم الإنتاج، مثل تكاليف فحص العينات في حالة صناعة الألبان ومشتقاتها حيث يجري نشاط الفحص في كل مرة يتم فيها الإنتاج بغض النظر عن حجم الكمية المنتجة.

التكلفة المرتبطة بخدمة المنتج

إن هذا النوع من الأنشطة والتكلفة يرتبط بشكل أساسي بمنتج محدد ولا يرتبط بعدد الوحدات المنتجة أو عدد حزم الإنتاج، وعلى هذه النواة من التكليف يوزع ويختم على المنتجات حسب حصة كل منتج منها، ولا يجوز توزيعها بناءً على عدد الوحدات المنتجة أو حزم الإنتاج مثل نشاط تطوير المنتج ونشاط متابعة تسويق المنتج فهذه الأنشطة تخدم منتج معينه.

التكلفة المرتبطة بالمؤسسة

يرتبط بالمؤسسة بشكل عام ولا يرتبط بمنتج معين أو عدد وحدات الإنتاج، فمثلاً تقوم بعض الشركات بحملات دعائية للتعريف بالشركة دون أن يتعرض الإعلان لمنتج أو خدمة مثل راتب المدير العام في الشركة، وراتب قسم المحاسبة، ومصاريف الدعاية والإعلان إذا كانت تتعلق بالأنشطة بشكل عام.

Batch -Level Costs

Product -Level Costs

Organizational -Level Costs

2

3

4
التكلفـيـف المرتبطـة بالـثـيـون

يربط بمصـارـف البـيع والتوـزيـع، حيث يتم تحـديد الأنشـة والتكـيف المرتبطـة بها
بناءً على الخدمة المقدمة للثيون، فعملية توصـيل البضاعة ومتابعة تحصيـلها وخدمات مابعد
البيع لها علاقة بالثيون وقد لا تـرتبط بشكل أساسي بالمنتج أو عدد الوحدات المباعة.

(2-7) متطلـبات تطـبيق نظام التكـيف المبني على الأنشـطة

لـنظام التكلـيف المبني على الأنشـة، متطلـبات لا بد لمصمم النظام من الالتزام بها
حتى يصل إلى نظام تكـيف مبني على الأنشـة، متمكـل، ومن أهم متطلـبات نظام التكـيف

1. الدعم المستمر من الإدارة وتوجيه الإدارة إلى التطور المستمر والالتزام بالمتطلـبات الجديدة

للسوق ومواكبة التطور.

2. توفر نظام محاـسبي شامل وملائم يمكن من توفير البيانات والمعلومات اللازمة لـتطبيق
نظام التكـيف المبني على الأنشـة.

3. العمل على زيادة عدد أوعـية التكـيف التي تـساعـد وتساهم في تـطبيق نظام التكـيف
المبني على الأنشـة، وزيادة تفصـيل العمليات.

4. إدراك العاملين لمفهـوم نظام التكـيف المبني على الأنشـة، والتمتع بالكفاءة العالية من
المهـلـات العلمية التي يتطلـبها نظام التكـيف المبني على الأنشـة.
2 ( - 2 - 8) : أهمية محااسبة التكاليف المبنية على الأنشطة في قطاع المصارف التجارية الأردنية

يلعب القطاع المصرفي في جميع الدول دوراً بارزاً في اقتصاد هذه الدول، وللحفاظ على هذا القطاع وحمايته والحفاظ على ربحيته واستمرارته فلا بد من الاهتمام بالتكاليف لهذه المصارف ونتيجة المنافسة القوية وانفتاح الأسواق وسهولة دخول منافسي جدد فلا بد من الابتعاد عن رفع أسعار الخدمات المصرفية والانتقال إلى التكاليف على الخدمات المصرفية، وبالتالي ظهر قصور في نظام التكاليف التقليدي في المصارف في عملية توزيع التكاليف غير المباشرة على الخدمات المقدمة للعملاء، مما أدى إلى ظهور نظام يواكب هذه التغيرات والتطورات، ويستمر الخدمات المصرفية تسعيراً سليماً حتى تأخذ كل عملية مصرفية حقها من التكاليف غير المباشرة، وحتى يتم تسعير هذه الخدمات المقدمة للعملاء تسعيراً سليماً، لذلك فإن محااسبة التكاليف المبنية على الأنشطة لها دور بارز في حماية هذا القطاع المصرفي واستمراريته وربحيته من خلال التركيز على الأنشطة ذات القيمة.

ويمكن إبراز أهمية نظام التكاليف المبني على الأنشطة في القطاع المصرفي الأردني بما يلي (مايبري، 2004):

1. يعمل نظام التكاليف المبني على الأنشطة على الربط بين الموظفين والإدارة حيث يعمل الجميع فريقاً واحداً، هذا ينمي روح التعاون بين جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم.
2. الربط بين التكلفة والنشاط بدلاً من أن يحمل التكلفة على الخدمة مباشرةً، ففي نظام التكاليف المبني على الأنشطة يحمل التكلفة على الأنشطة ومن ثم يحملها على الخدمات.
يعد الإيرادات بالمؤسسات المالية وغير المحاسبية حيث يتم اتخاذ القرار السليم من خلال التنوع في البيانات والمعلومات.

4. من خلال دقة المعلومات والبيانات التي يقدمها نظام التكاليف المبني على الأنشطة، فإنه يتم تحديد تكلفة الخدمة المقدمة لكل عمل بدقة، وبالتالي يتم تعديل الخدمات المقدمة لكل عمل بدقة مما يساعد الإدارة في اتخاذ القرار السليم في التسعير.

5. من خلال تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة يتم التركيز على الأنشطة التي تعطي قيمة وتجنب الأنشطة التي لا تعطي قيمة مما يساعد على خفض التكلفة.

6. لنظام التكاليف أكثر من وعاء للتكلفة وأكثر من أسس تحميل وأكثر من معدل تحميل يتغير حسب المناسب هذا كله أدى إلى توزيع التكاليف غير المباشرة وتحويل جزء من هذه التكاليف إلى تكاليف مباشرة مما خفض من شدة المشكلة بحيث يتم معالجتها شيئاً فشيئاً.

(2 - 2 - 9): تطبيق نظام محااسبة التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف

لنظام التكاليف دور كبير وهام في بناء كثير من التنظيم، وله البيانات والمعلومات التي يقدمها نظام التكاليف من أهمية كبيرة في استمراريته، حيث تستند إدارة المصرف إلى هذه البيانات والمعلومات بشكل كبير في قرار التسعير للخدمات المصرفية، وهذه البيانات والمعلومات كلما كانت صحيحة وصادقة وأقرب للواقع كان القرار المتخذ من قبل إدارة المصرف صحيحاً وصادقاً. أدى التنافس وانفتاح الأسواق أمام المصارف الخارجية للدخول في السوق المحلي، للاهتمام بمحاسبة التكاليف لما لها من دور بارز في عملية التسعير السليم.
للعمليات والخدمات المصرفية حتى يتم جذب العملاء لهذا الصرف بشكل كبير، وبالتالي يحافظ الصرف على ربحيته واستمراريته.

ولكي يتم تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة تطبيقاً سليماً لا بد من الدعم المتواصل من قبل إدارة الصرف، وعمل موظفي الصرف فريقاً واحداً، وفي البداية يتوجب على الإدارة عمل دورات تدريبية لنظام التكاليف المبني على الأنشطة ومن ثم عمل دورات لتطبيق هذا النظام تطبيقاً سليماً.

وعليه فمن أهم العوامل التي أدت إلى قصور نظام التكاليف الحالي في الصرف والحاجة إلى نظام جديد يواكب التغييرات الكبيرة في القطاع المصرفي، زيادة نسبة الخدمات المقدمة للعملاء وتتنوعها وزيادة المنافسة في المصارف في ظل انفتاح الأسواق، وزيادة نسبة التكاليف غير المباشرة.

وإذا تطبيقاً نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصرف يتم استخدام الفرص المتاحة واستخداماً أثناً، ويعتبر هذا النظام أداة فعالة لتقييم أداء كل فرد في الصرف، ويحفز نظام التكاليف المبني على الأنشطة إدارة الصرف إلى تنويع الخدمات المقدمة للعملاء وتطويرها. إن هذا النظام يحقق العدالة في توزيع التكاليف غير المباشرة على الخدمات المقدمة للعملاء، ويخلص من العشوائية في توزيع هذه التكاليف على الخدمات المصرفية، ويحدد كلفة الخدمة المقدمة للعملاء بالدقة المطلوبة، ويخفض تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء عن طريق التركيز على الأنشطة التي تعطي قيمة مضافة، والابتعاد عن الأنشطة التي لا تعطي قيمة مضافة.
المصادر

ان تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة لا يختلف في التطبيق عن نظم التكاليف الأخرى لأن نظام محاسبي تكاليف متكامل، حيث تكون نفس الإجراءات والخطوات التي يقوم عليها أي نظام محاسبي آخر.

ويرى (Horngren, 2007: 148) أن تصميم وتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة يمر بسبع مراحل أساسية هي:

1. تعريف هدف التكلفة .
2. تعريف التكاليف المباشرة في المنتج .
3. تحديد أساس التحميل .
4. تعريف التكاليف غير المباشرة .
5. حساب معدل التحميل .
6. حساب التكاليف غير المباشرة .
7. حساب إجمالي التكاليف للمنتج أو الخدمة .

ويعتبر (Drury, 2005: 154) أن عملية تصميم نظام التكاليف المبني على الأنشطة تشمل على المراحل الأربعة التالية:

أولاً: تعديد الأنشطة

لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الصناعة التجارية لا بد من تحديد الأنشطة التي تمارس داخل المصنع وفهمها ومعرفتها، وعلى كلما زادت الأنشطة زاد تكاليفها في النظام.
الأمر تعقيداً وصعوبة، فلا بد في البداية من دراسة المصرف والتعرف على طبيعة العمل داخل هذا المصرف وكيفية سير العمليات التشغيلية لتحقيق الأنشطة، إذ تعتبر هذه المرحلة حجر الأساس لعملية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، وهي المرحلة الأكثر أهمية وصعوبة، حيث يتطلب عدد كبير من الأفراد لفهم طبيعة الأنشطة التي يتم ممارستها لتقديم الخدمة المصرفية.

إذا عدد الأنشطة في المصرف كبير فلا بد لتصميم النظام أن يعمل هذه الأنشطة في أوعية مع مراعاة تجانس الأنشطة في كل وعاء، وذلك لغايات التركيز على الأنشطة ذات القيمة مضافة والابتعاد عن الأنشطة التي لا تعطي قيمة.

ثانياً؛ تحديد تكلفة كل نشاط

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى على مصمم النظام تحديد تكلفة كل نشاط، حيث إن العديد من التكاليف يمكن أن تتبع مباشرة إلى الأنشطة ومنها تكاليف لا يمكن تتبعها بشكل مباشر، فلا بد من مراعاة السبب والنتيجة لتوزيع هذه التكاليف على الأنشطة المختلفة.

بعض الموارد يتم استهلاكها من قبل عدة أنشطة حيث يتم تحميل كلفة هذه الموارد إلى الأنشطة عن طريق موجه الكلفة.

ثالثاً؛ تحديد مسبب التكلفة لكل نشاط

لا بد من تحديد مسبب التكلفة بعد تحديد تكلفة كل نشاط وهو وسيلة الربط بين تكلفة النشاط والمخرجات من الخدمات. عند اختيار مسبب التكلفة يجب مراعاة ما يلي:

- يجب أن يرتبط مسبب كلفة النشاط برابط منطقي بمجموعات التكلفة.
• يجب أن يكون مسبب التكلفة للأنشطة صحيحاً وسليماً، ولكلما كان مسبب التكلفة سليماً وصحيحاً كانت الدقة والصحة لنظام التكاليف المبني على الأنشطة، وبالتالي تتصف مدخلات ومخرجات هذا النظام بالدقة والشفافية.

رابعاً : تخصيص تكاليف الأنشطة

إن تخصيص تكاليف الأنشطة على المخرجات بالنسبة لحاجة كل منها في تنفيذ النشاط، حيث يقوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة بتحميل التكاليف على الأنشطة ومن ثم تحميلها على الخدمة النهائية.

وعليه لا بد من تحديد نسبة التحميل من موجهات التكلفة للمخرجات، وبذلك لا بد من اعتماد موجهات التكلفة كأساس لتحميل المخرجات النهائية بحسبها من مجموعات التكلفة.

وبعد ذلك يتم تحديد تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء والتي تكون من العناصر التالية:

1. كلفة المواد المباشرة: وهي تعني ما تم صرفه من مواد للعملية المصرفية كل على حدة.

2. كلفة العمل المباشر: تحديد كلفة العمل المباشر لكل عملية مصرفية على حدة ومن السهل معرفة كلفة العمل المباشر.

3. كلفة الأنشطة المستهدفة: تتضمن الكلفة التي يتم تخصيصها من مجموعات التكلفة المختلفة، تحديد التكاليف غير المباشرة للعملية المصرفية مثل الخدمات الإضافية للعملاء.
(2 – 11): تنصيب النموذج

من خلال المقابلات الشخصية التي قام بها الباحث مع عدد من موظفي المصرف تم تحليل الأداء الفعلي والمقدر لقطاعات الأعمال في المصرف. وكما أوضح العديد من الموظفين تم تقسيم المصرف إلى قطاعات الأعمال التالية:

1. قطاع الأعمال والمؤسسات.
2. قطاع الأفراد.
3. قطاع الخزينة والاستثمار.
4. قطاع الفروع الخارجية.
5. قطاع فائض حقوق الملكية.
6. قطاع الشركات التابعة والحليفة.

ومن خلال ما تم من مقابلات تم تعريف مركز التكلفة بأنه أصغر وحدة تنظيمية مؤقتة، يتم من خلالها تجميع النفقات أو الإيرادات بهدف قياس النتائج عند هذا المركز، أو إعادة توزيعها على النشاطات التي يتضمنها أو على مراكز أخرى. يتم تحديد مراكز التكلفة في المصرف بما يتسجم مع الهيكل التنظيمي مع وجود بعض حالات الاختلاف حيث يتم إيجاد مراكز تكلفة وهمية غير موجودة في الهيكل التنظيمي من أجل حصر بعض النفقات، إضافة إلى التخلص من الهيكل التنظيمي في بعض الوحدات الإدارية عند تحديد مراكز التكلفة.

لقد أوضح مجموعة من السادة العاملين في البنك مبادى، تحديد مراكز التكلفة :
محاسبة المسؤولين عن هذه المراكز لدى تحقيق الأرباح وضيغل التدفقات.

1. مراكز الخدمات المساندة تصنف عادة مراكز تكلفة.

2. الوحدات الإنتاجية تصنف غالباً مراكز ربحية وفي بعض الحالات تصنف مراكز كلفة.

3. فلسفة الإدارة وهدفها من نظام توزيع التكاليف يؤثر في تحديد هذه المراكز.

4. الهيكل التنظيمي للمصرف هو الأساس لتحقيق مراكز الكلفة.

وعليه لا بد من تحديد مراكز التكلفة في المصرف؟ ومن خلال استعراض الهيكل التنظيمي للمصرف وبناءً على المبادئ المشرّ للها سابقاً، فقد تم تقسيم المصرف إلى واحد وسبعين مركز تكلفة تعرض بعضها منها:

1. الإدارة العليا.
2. إدارة التدقيق.
3. الإدارة المالية.
4. إدارة المخاطر.
5. معالجة الديون.
6. سياسات الائتمان.
7. مخاطر السوق والائتمان والتشغيل.
8. إدارة المؤسسات.
9. إدارة الأفراد.
10. إدارة الشؤون الإدارية.
11. الخزينة.
12. الإدارة الدولية.
13. إدارة أنظمة وتكنولوجيا المعلومات.
14. إدارة العمليات المركزية.
15. الاعتمادات.
16. الحوارات.
17. الخدمات المساندة.
18. وحدة النفقات.
19. التسويات.
20. الخدمات المشتركة.
21. التدريب.
22. التخطيط والأبحاث.

كما سيتم تقسيم المصرف إلى قطاعات الأعمال التالية لمراكز الربحية:

قطاع الأعمال يشمل:
- مركز الشركات الكبرى.
- مركز المؤسسات المالية.
- إدارة تمويل الشركات.

قطاع الأفراد ويشمل:
- فروع داخل البلد.
- مركز فروع المشاريع الصغيرة.

قطاع الفرزنة والاستثمار
قطاع فائض حقوق الملكية
قطاع الغرور الخارجية
قطاع الشركات التابعة

وبناء على رأي الذين تمت مقابلتهم وتوجيه الأسئلة لهم فقد أجمعوا بأن نظام التكاليف هو نظام منفصل عن نظام المحاسبة المالية، حيث يعتبر نظام التكاليف على بيانات مالية وبيانات غير مالية، وتشكل أغلبية الأنظمة في المصرف مصدر بيانات لنظام
محاسبة التكاليف مهما كانت هذه النظم، حيث إن هذه الأنظمة تعتبر مصدرًا لبيانات

نظام محاسبة التكاليف، وهي كما يلي:

1. النظام المحاسبي.
2. نظام شؤون الموظفين.
3. نظام الموجودات الثابتة.
4. نظام المستودعات.

حيث يعتمد على المعلومات المتوفرة من الأنظمة، وفي حال عدم توفرها يتم الاعتماد

على أسس توزيع أخرى متاحة مع تعديل أسس التوزيع، حيث أن كم توفرت معلومات

لدى الإدارة كان نظام محاسبة التكاليف يتمتع بدرجة عالية من الدقة حيث يتم بناء نظام

تكاليف على جهاز الكمبيوتر بالاعتماد على برامج الإكسيل والأكسم.

إن نظام المحاسبة المالية يعمل على حصر النفقات الإدارية والعمومية ونفقات

الموظفين والاستهلاكات على مستوى:

- الفروع بحيث تظهر نفقات كل مركز على حدة.
- مراكز التمويل ومركز قروض المشاريع الصغيرة بحيث تظهر نفقات كل مركز على حدة.

إن مركز الاستثمار ومركز الانتاجية تعامل كوحدات مستقلة، كما أن مركز

التكالفة يظهر نفقات كل مركز تكالفة على حدة.

وإن هناك نفقات لا يمكن تحديدها بشكل مباشر من خلال الأنظمة المستخدمة وهي

نفقات الواقع حيث يتم استخدام أسس توزيع من أجل توزيعها على مراكز التكالفة، كما

يأتي:
## رواتب ومصاريف الموظفين

<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم الحساب</th>
<th>أساس توزيع نفقات الإدارة على مراکز التكلفة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الرواتب الأساسية</td>
<td>كلمة الرواتب</td>
</tr>
<tr>
<td>كلمة الرواتب</td>
<td>غلاء المعيشة</td>
</tr>
<tr>
<td>مركز الخدمات الإدارية</td>
<td>أجور عمال المباولة</td>
</tr>
<tr>
<td>كلمة الرواتب</td>
<td>العلاوات العائلية</td>
</tr>
<tr>
<td>علاوة المراقب</td>
<td>علاوة التنقلات</td>
</tr>
<tr>
<td>يحمل التدقيق بالتفقة الفعلية والباقي لإدارة الأنظمة</td>
<td>علاوة موظفي خارج المحافظة</td>
</tr>
<tr>
<td>تحمل لوحدة النقد المحلي والأجنبي</td>
<td>علاوة أمناء الصناديق</td>
</tr>
<tr>
<td>تحمل لإدارة الشؤون الإدارية</td>
<td>علاوة موظفي خارج المحافظة</td>
</tr>
<tr>
<td>المكافآت (الثالث عشر والرابع عشر)</td>
<td>تكلفة الرواتب</td>
</tr>
<tr>
<td>أجور الدوام الإضافي</td>
<td>تكلفة الخدمات الإدارية والأنظمة</td>
</tr>
<tr>
<td>تكلفة الرواتب</td>
<td>ملابس المستخدمين</td>
</tr>
<tr>
<td>تحمل لمركز الخدمات الإدارية</td>
<td>التأمين على حياة الموظفين</td>
</tr>
<tr>
<td>تكلفة الرواتب</td>
<td>عدد الموظفين</td>
</tr>
<tr>
<td>تعويضات إجازات غير مستغلة</td>
<td>تعويضات إجازات غير مستغلة</td>
</tr>
<tr>
<td>تكلفة الرواتب</td>
<td>مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي</td>
</tr>
<tr>
<td>تحمل لمركز حقوق الملكية</td>
<td>إيجارات مساكن الموظفين</td>
</tr>
<tr>
<td>الإدارة العليا</td>
<td>الإكراميات المقطعة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

32
الاستهلاكات

<table>
<thead>
<tr>
<th>أساس التوزيع على مراكز التكلفة</th>
<th>اسم الحساب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>الأثاث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>القائمة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الآلات</td>
</tr>
<tr>
<td>بالأجهزة الكهربائية 65% و 35% عدد الموظفين</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>البنية التحتية 90% و 10% عدد الموظفين</td>
<td>الحاسوب</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصاريف الإدارية والعمومية

<table>
<thead>
<tr>
<th>أساس التوزيع على مراكز التكلفة</th>
<th>اسم الحساب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>التبرعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الاتصالات العامة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الدعاية والإعلان</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>السفر والضيافة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الكتب وصحف</td>
</tr>
<tr>
<td>بالأجور نقل النقد والبريد 75% قطاع الأفراد والباقي قطاع الأعمال</td>
<td>حقوق الملكية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>أتعاب مدققي الحسابات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الإصلاح والصيانة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>نفقات الهاتف</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>اللوازم والفرطاسية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الاجتماعات</td>
</tr>
<tr>
<td>على الرصيد العلامة</td>
<td>نفقات حوافز العملاء</td>
</tr>
<tr>
<td>الإدارة العليا</td>
<td>نفقات الاحتفالات</td>
</tr>
<tr>
<td>رسوم حكومية</td>
<td>التأمين</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الموظفين</td>
<td>عدد الموظفين</td>
</tr>
</tbody>
</table>
## مصاريف المواقع

<table>
<thead>
<tr>
<th>أساس التوزيع على مراكز التكلفة</th>
<th>اسم الحساب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المساحة</td>
<td>الكهرباء</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المياه</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>النظافة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>المحروقات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الإيجار</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الديكور</td>
</tr>
</tbody>
</table>

## مصاريف أخرى

<table>
<thead>
<tr>
<th>أساس التوزيع على مراكز التكلفة</th>
<th>اسم الحساب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>نفقات الخدمات المصرفية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>نفقات اجتماع مجلس الإدارة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>ديون معدومة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
أما أسس توزيع تكلفة مراكز التكلفة فهذه أهمها:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأساس التوزيع على مراكز التكلفة</th>
<th>المركز</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إجمالي الإيرادات +30% عدد الوظائف والباقي لقطاع فروع الأعمال</td>
<td>الإدارة العليا</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوظائف</td>
<td>مركز التدريب</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوظائف</td>
<td>مركز الموارد البشرية</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوظائف +45% عدد الحسابات والباقي لقطاع المؤسسات والأفراد</td>
<td>الإدارة المالية</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوظائف</td>
<td>مركز الخدمات الإدارية</td>
</tr>
<tr>
<td>الخزينة</td>
<td>قطاع الخزينة</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الوظائف</td>
<td>الخدمات المساعدة</td>
</tr>
<tr>
<td>عدد الشيكات</td>
<td>معالجة الشيكات</td>
</tr>
<tr>
<td>الرواتب والفواتير</td>
<td>قطاع الأفراد</td>
</tr>
<tr>
<td>بناء على معالجة الديون</td>
<td>قطاع الأفراد</td>
</tr>
<tr>
<td>إدارة الأفراد</td>
<td>قطاع الفروع</td>
</tr>
<tr>
<td>مركز القروض الشخصية</td>
<td>قطاع الأفراد</td>
</tr>
<tr>
<td>الحواملات</td>
<td>إدارة التحصيل</td>
</tr>
<tr>
<td>قطاع الأفراد</td>
<td>التجارة الدولية</td>
</tr>
<tr>
<td>قطاع الأعمال والمؤسسات +30% قطاع الأفراد</td>
<td>الاعتمادات</td>
</tr>
<tr>
<td>قطاع الأعمال والمؤسسات</td>
<td>التسهيلات</td>
</tr>
<tr>
<td>قطاع الأفراد</td>
<td>الكمبيوترات</td>
</tr>
</tbody>
</table>
(2 - 2 - 12): معوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة والانتقادات الموجهة إليه

إن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة عدم توفر البيانات والمعلومات التفصيلية الملزمة لتكون مدخلات لدلك التكلفة على أساس النشاط، وإن تطبيق هذا النظام يحتاج إلى معلومات وبيانات تفصيلية كثيرة يصعب الحصول عليها في كثير من الأحيان (عبد الغني، 2005: 79)

كلفة النظام والجهد المطلوب لتطبيقه

يحتاج تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة إلى تكاليف عالية وجهد كبير للتطبيق مما عزف كثير من إدارات الشركات عن التطبيق.

عدم رغبة العاملين بالتغيير

سيواجه تطبيق هذا النظام عدم رغبة عدد من العاملين بالتغيير من النظام التقليدي إلى نظام التكاليف المبني على الأنشطة، وبالعكس سيتم التمسك بالنظام التقليدي بسبب سهولة تطبيقه وخوف من عدم فهم تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

عدم وعي الإدارة ومحاسبة التكاليف بأهمية نظام التكاليف المبني على الأنشطة

ما زال الكثير من إدارات المنشآت تجهل فوائده ومزايا تطبيق هذا النظام، لذلك ستتجه الإدارة إلى عدم تطبيق النظام لجهلهم بفوائده ومزاياه.
لا يوجد لدى الإدارة رغبة في تغيير النظام التقليدي لقناعتها بنتائجه وما يوفر لها من بيانات وموارد.

الوقت والجهد والمال

يستغرق تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة الوقت الكبير والجهد من العاملين والمال، مما يستدعي من إدارات المنشآت التفكير جلياً قبل التطبيق.

عدم القدرة على الاختيار السليم لسبيبات التكلفة

يعتمد كفاءة تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على الاختيار السليم لسبيبات التكلفة وهذا ليس بالأمر البسيط، إذ يحتاج إلى دقة في تحديد أفضل مسبب لتكلفة النشاط.

الدراسات السابقة

لم يتطرق الكثير من الباحثين إلى دراسة أنظمة التكاليف المبنية على الأنشطة في مجال المصارف العامة في الأردن، إلا أن كثيراً من الدراسات تناولت الموضوع من جوانب أخرى كثيرة.

دراسة (شاكري، 2022) بعنوان "مطابق استخدام نظام تخصيص التكاليف المبني على الأنشطة لخفض التكاليف في مؤسسات التأمين". هدفت إلى توضيح مدى استخدام شركات التأمين الأردنية لنظام تخصيص التكاليف على أساس الأنشطة لأغراض تخفيف التكلفة وتخطيطها ورقابة عليها وبيان المعايير التي تتحول دون التطبيق وبيان مطالب مثل هذا التطبيق والنتائج التي يمكن أن يجنيها للشركات المطبقة لهذا النظام. وقد توصل
الباحث إلى إمكانية استخدام نظام التكاليف البني على الأنشطة في شركات التأمين، ومن خلال تطبيق النظام يمكن تخفيف أو إلغاء أو تحسين تكلفة النشاط، وإمكانية توفير المعلومات الضرورية لتطبيق النظام في شركات التأمين، وإمكانية تشخيص وتحليل الأنشطة على أساس التكلفة العالية والنفعة العالية والنفعة المنخفضة والتكلفة المنخفضة، وقد تم إعداد استبانة وزعت على جميع شركات التأمين الأردنية وعددها ست وعشرون شركة لاختيار مدى صحة الفرضيات، وقد جرت دراسة ميدانية في إحدى شركات التأمين الأردنية بهدف تخفيف التكاليف فيها واختبار صحة الفرضية.

وقد أوصى الباحث بتوفر السجلات التي تمكن من حفظ البيانات والمعلومات الضرورية على أساس الأنشطة وتطوير قاعدة البيانات الخاصة بالأنشطة والتكاليف وتوفير الدعم المالي اللازم لبعض الأنشطة التي كان الإتفاق عليها ضئيلًا والعمل على توعية مؤسسات الأعمال من خلال المؤسسات الأكاديمية والجمعيات ومراكز البحوث ذات العلاقة، وضرورة قيام الشركات في القطاعات الأخرى بمحاولة تطبيق هذه التقنية والاستفادة من مزاياها الإيجابية.

- دراسة (ميدة، 2005) بعنوان "نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية". هدفت إلى شرح مفهوم نظام التكلفة على أساس النشاط وتحديد دوافع مراعاة المسؤولية الاجتماعية وأسبابها عند تطبيقه وتحديد دقيق لفهوم المسؤولية الاجتماعية وجميع الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وتوبيبها وفقاً لمسؤوليتها الاجتماعية وتحديد مراكز الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وتحديد مسببات الأنشطة الاجتماعية ومن ثم تصميم نموذج مقترح لتصنيف تكاليف الأنشطة
الاجتماعية على مراكز النشاط الاقتصادي بالوحدة الاقتصادية وعرض التقارير المُقترحة
كمخرجات لنظام التكلفة على أساس النشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية. ونبعت أهمية
البحث من محاولة الباحث إلى توسيع نطاق نظام التكليف المبني على الأنشطة بإضافة بعد
جديد، وهو بعد الذي يقابل ممارسة الوحدات الاقتصادية لمسؤوليتها وأنشطتها الاجتماعية
تجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها، حيث كانت عينة الدراسة البيئة الصناعية في دمشق.
وقد أوصى الباحث بأن تبني محاسب التكليف في كل وحدة اقتصادية مسؤولية تصميم
نظام التكلفة على أساس النشاط وتطبيقه في مجال المسؤولية الاجتماعية بهدف تقديم
معلومات أكثر دقة عن تكاليف الأداء الاجتماعي ومنظمه والربط بين نظام التكاليف على
أساس النشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية ونظام التكليف الرئيس المطبق في الوحدة
الاقتصادية. وتقوم الوحدات الاقتصادية بإدراج جزء إضافي ينتمي من مجموعة من التقارير
التي تفضح عن الأداء الاجتماعي ضمن تقرير متاحة تنفيذ الموازنة التخطيطية وتقييم الأداء
وأن تسعى الجامعات بتطوير مناهج الدراسة في كليات الاقتصاد والإدارة كي تشمل على
دراسة نظام محاسبة التكليف المُتطورة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

An Application of activity Based Budgeting in (Essam,2005) دراسة - بعنوان low - IT Environment condition:

والصعوبات التي يمكن أن تواجه تطبيق الموازنة على أساس الأنشطة ABB في بيئة تفترز
إلى نظم معلومات متطور وعليه يتم معرفة أهمية هذا النظام وما هي المشاكل والمصطلحات التي
تواجه النظام. وقد توصلت الدراسة إن نظام المحاسبة الإدارية الحديثة لها فوائد ولكنها
تحتاج إلى تسهيلات معينة حتى تصبح متاحة ونظام الموازنة المبني على الأنشطة هو نظام
مفيد في إدارة الأقسام الخدمية المشتركة عن طريق توفير رؤى أعمق على القدرة على توفير الموارد أفضل من أي نظام موانئ تقليدي. وقد أوصى الباحث بالاستفادة من فوائد هذا النظام ومواجهة الصعوبات التي تواجه التطبيق، وإجبار العاملين لتطبيق هذا النظام وإن هذا النظام يحتاج إلى بيئة متطورة وإلى نظم متطورة للتطبيق.

دراسة (Moll, 2005) بعنوان "Activity Based Costing in New Zealand" هددت إلى التعرف على الاختلافات بصفات المنظمات التي تستخدم نظام التكاليف المبني على الأنشطة والتي لا تستخدم هذا النظام وإيضاح خصائص الشركات التي تتبنى هذا النظام والأسباب التي منع شركات مختلفة من تطبيق هذا النظام وتحديد العلاقة بين النظام وعمل الشركة، ومن النتائج التي تبرز أن المشتقات التي تستخدم نظام التكاليف المبني على الأنشطة يتمتع بميزة تنافسية بين مثالياتها من المشتقات، وأن نظام التكاليف المبني على الأنشطة مفيد في بيئة الشركات في نيوزيلندا. وأوصى الباحث بالاهتمام بالاهتمام بالأنشطة من خلال التعرف على فوائده ومعوقات التطبيق ويتطلب أن يرتبط نظام التكاليف المبني على الأنشطة ب استراتيجيات الشركة، لما يعرض النظام من فوائد في حصر تكلفة الخدمة أو المنتج بشكل دقيق وبالتالي تسهيل المنتج الدقيق، وأن بيئة الشركات في نيوزيلندا بيئة خصبة لظهور هذا النظام في هذه الشركات، وأن الشركات التي تطبق هذا النظام لها خصائص عن غيرها من الشركات في دقة التكاليف ودقة التسعير.

- دراسة (عبد الغني، 2005) بعنوان "إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في قطاع الخدمات الأردني"، هدفت إلى البحث في إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في قطاع الخدمات الأردني وتحديدًا في المؤسسات التعليمية الجامعية من خلال
الوقوف على مدى ملاءمة البيئة ومدى توافر شروط تطبيق هذا النظام لدى تلك المؤسسات ومعرفة أهم المعاوقات التي يمكن أن تواجه تطبيق النظام، والمزايا التي يمكن أن تتحقق في حال تطبيقه، حيث يتمكن مجتمع البحث من المؤسسات التعليمية الجامعية الأردنية المتمثلة بالجامعات وكيّات المجتمع التي تنتمي للقطاعين العام والخاص لسنة 2004، وعددها ثمان وأربعون مؤسسة منها واحدة وعشرون جامعة وسبع وعشرون كلية مجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة من خلال توفير مقومات التطبيق؛ وتطبيقه في المؤسسات التعليمية والتي تمتثل في تعقد وتطور عملية إنتاج الخدمة، وجود المنافسة، وعدم توفر أنظمة محاسبية سليمة لدى تلك المؤسسات، وعدم تفسير وربحية الخدمات المنتجة؛ عدم وجود أي معاوقات تحول دون تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المؤسسات التعليمية الجامعية، على الرغم من وجود معاوقين إداريين أساسيين يتمثلان في عدم رغبة الإدارة في تغيير النظام القائم لديها لارتفاع تكاليف هذا النظام، وصعوبة تحديد الوقت المستغرق في كل نشاط للموظف الذي يعمل في عدة أنشطة وبشكل متزاوت. وتحقيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة مزاما للمؤسسة المطبق فيها.

- دراسة (حيس، 2006) بعنوان "نظام تكاليف الأنشطة كأساس لقياس تكلفة الخدمات التعليمية بالمدارس". هدفت إلى استخدام مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط في مجال قياس وترشيد تكلفة الخدمات التعليمية وتوفير المعلومات اللازمة في مجال ترشيد القرارات الإدارية وتحديد أسعار تلك الخدمات في الجامعات على أساس موضوعية دقيقة، ويندرج تحت هذا الهدف دراسة وتحليل نظام تكاليف الأنشطة من حيث مفهومه ومقوماته.
وخصائصه واستخداماته؛ ودراسة أهم مشكلات قياس وترشيد التكاليف في مجال الخدمات التعليمية؛ وبيان مدى إمكانية استخدام نظام تكاليف الأنشطة في علاج هذه المشكلات، ودوره في ترشيد عملية اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات اللازمة لتسهيل تلك الخدمات.

وقد كانت عينة الدراسة الجامعة الإسلامية غزة. هذا وقد أوصى الباحث بأنه يمكن التغلب على المشكلات المرتبطة باستخدام الطرق التقليدية لتخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة وذلك باستخدام نظام تكاليف الأنشطة في استخراج معدلات تكلفة لكل نشاط على حسب محركات التكلفة المناسبة لكل منها ويتطلب العمل بهذا الدخل تقسيم أنشطة الخدمات التعليمية إلى مجموعة متجانسة من الأنشطة واختيار محركات التكاليف المناسبة لكل منها مع الأخذ بعين الاعتبار نسب تبادل الخدمات بين الأنشطة المختلفة، وأيضاً إمكانية التغلب على مشكلة التحويل الرأسمالي، عن طريق قياس وتحويل تكلفة الأصول الثابتة بالجامعات ضمن تكاليف الخدمات التعليمية واختيار طريقة الاستهلاك التي تتناسب مع عامل التقادم لبعض الأجهزة في الجامعات. وفي إطار تسهير الخدمات التعليمية أوضح الدراسة أن التسهير على أساس بيانات التكاليف تفيد كلا من إدارة الجامعة والعاملين معها بما يساهم في زيادة الوعي التكاليفي، وتحليل ودراسة العوامل السوقية المؤثرة على أسعار الخدمات المقدمة وتحليل عناصر التكاليف فإنه يمكن تحديد أسعار الخدمات التعليمية بدرجة عالية من الدقة والوضوعية، على أن يتم مراجعة تلك الأسعار بصورة دورية من قبل المسؤولين، مما يساهم في رقابة وترشيد عناصر التكاليف واستغلال الطاقات والموارد المتاحة.
دراسة (زريقي، 2006) بعنوان "إمكانات تطبيق نظام التكاليف المبنية على الأنشطة في تقييم ربحية العملاء في الشركات التجارية الأردنية العاملة في قطاع الأدوية: دراسة ميدانية".

هدفت إلى إمكانية استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة في تقييم ربحية العملاء في الشركات التجارية الأردنية العاملة في قطاع الأدوية، ويتكون مجتمع الدراسة من مدير البائعين والمديرين الماليين في شركات الأدوية في الأردن لعام 2005 والبالغ عددهم ثمانية وثلاثين فردًا موزعين على تسعة عشر مدير مبيعات وتسعة عشر مديرًا ماليًا. وقد توصل الباحث إلى ضرورة قيام الشركات الأردنية العاملة في قطاع الأدوية بتطبيق هذا النظام لما يوفره من منافع ومزایا لها وعمل على تدريب العاملين على أقسام المحاسبة على كيفية تطبيق النظام والعمل على توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في الشركات الأردنية العاملة في قطاع الأدوية، وأوضح بأن تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبنية على الأنشطة يوفر أساسًا لتقديم ربحية العميل، وأن الشركات الأردنية العاملة في قطاع الأدوية تملك المقومات الأساسية لتطبيق هذا النظام، كما يساعد النشأة على تسهيل المنتجات وقياس ربحية الأقسام المختلفة لحساب هامش الربح المطلوب.

دراسة (النجار، 2007) بعنوان "تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في القطاع الصناعي الأردني". هدفت إلى تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في مصنع عم، علاء الدين وبناء نماذج لثلاثة مصانع أردنية أخرى شركات مساهمة عامة وهي: الشركة العربية لصناعة المواسير، وشركة مصانع الزيوت النباتية، شركة الاتحاد للصناعات المتقدمة. بالإضافة إلى تخفيض حجم الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج، ومحاولة التخلص منها بقدر المستطاع، أي لا تنتج عنها أي إضافة لقيمة المنتج من وجهة نظر المستهلك وتوفير كل الأنشطة ذات السعر العالي التي يمكن استبدالها أو الاستعاضة عنها.  

43
عنها وتخفيض عدد الوحدات المعيبة من الإنتاج والتي تزيد عن الحد المسموح به ومعرفة ذلك لتلافاه. وأوصى الباحث على العمل على إقناع الإدارات العليا بأهمية نظام الأنشطة والفوائد التي تعود عليهم، ودعوة الجامعات إلى زيادة الاهتمام بشرح هذا النظام في مناهجها التعليمية، وعقد دورات تدريبية للمديرين الماليين ومحاسبة التكاليف، وضع مجموعة من الحلول المناسبة للتغلب على معوقات تطبيق هذا النظام، وتطبيق هذا النظام بشكل متواز مع الطرق التقليدية لفترة من الزمن إلى أن يتم التأكد من ملاءمته وصلاحيته ليتم تطبيق بشكل متدرد.

- دراسة (يزيد، 2007) بعنوان "القياس المحاسب للتكلفة الخدمات المصرفية - مصرف الصناعي السوري فرع اللاذقية"، هدفت إلى إيضاح كيفية استخدام محاسبة التكاليف في قطاع المصارف من خلال التعرف بتطبيق نظام محاسبة التكاليف ومقوماتها في المصارف، وتقديم دراسة تطبيقية على المصرف الصناعي السوري فرع اللاذقية، لبيان كيفية قياس تكلفة الخدمات المصرفية وبيان أهمية قياس تكاليف الخدمة المصرفية في اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة في المصرف، ودراسة تحليلها والربط بين القياس المحاسب للتكلفة وبين إمكانية تطوير الخدمات المصرفية، من خلال تخفيف تكاليفها في المصرف الصناعي السوري فرع اللاذقية. وقد أوصى الباحث باستخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصرف لأنه نظام فعال لقياس التكاليف في المشاكل المصرفية، مما يزيد من قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة فيما يتعلق بتطوير الخدمات المصرفية وتحديثها وتخفيف تكلفتها بما يخدم التطور والتحديث في القطاع المصرفي، وهذا يحتاج إلى نظام جيد وتوافر بيانات محاسبية إحصائية كافية عن نشاط المصرف، تمثل المدخلات الأساسية لنظام محااسبة
التكاليف من جهة وقدرة الجهات الإدارية على الاستفادة من مخرجات النظام من جهة أخرى.

The Adoption of the Activity Based costing system (ABC) in the Jordanian Banking Sector - دراسة (الشمرى، 2007) بعنوان " sistem (ABC) in the Jordanian Banking Sector". هدفت إلى التحقق من تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في القطاع المصرى الأردني ، والتي توزع التكاليف على أساس النشاط ، وتم إرسال الاستبانة إلى تسعة عشر مصرفًا وهي ما يمثل 80% من العينة. بالإضافة إلى التحقق إلى أي مدى يتبني القطاع المصرى نظام التكاليف المبني على الأنشطة والمراجعة في أثر العوامل التنظيمية والتكنولوجية المستهدفة على مستوى اتخاذ تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، حيث إن تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة هو المبادرة النموذجية التي يمكن أن تعزز القدرة التنافسية لهذه المصارف محلياً ودولياً. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن البنوك لا تعتمد نظام التكاليف المبني على الأنشطة، ولكنهم يرغبون في تطبيقها، وهم في صدد تحديد نطاق المشروع وأهدافه وجمع البيانات والأنشطة وبرامج تحليل التكلفة. وقد أوصى الباحث على المحاسبين الإداريين نحن النظام وكيفية المبادرات الحديثة كاستخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة مجتمعة مع الإستراتيجية الشاملة للبنك وكيفية إدارةها لتحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع للبنك ، وعلى المدير المالي للبنك فهم نظام التكاليف المبني على الأنشطة حتى يتمكن من فهم المعلومات الناتجة من النظام من حيث التكلفة عند اتخاذ القرارات الهامة، مثل تحديد الأسعار وتحليل ربحية العمل، وعلى المديرين التوجه للتركيز الإستراتيجي للخدمة وخفض التكاليف.
دراسة (ابو مفتي، 2008) بعنوان "أثر تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة (ABC)
على تعظيم الربحية دراسة تطبيقية على المستشفيات الخاصة بمحافظة العاصمة عمان.

هدفت إلى استكشاف الفرص المتوفّرة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المستشفيات الخاصة العامة بمحافظة العاصمة عمان، وما إذا كانت هناك معوقات تحول دون تطبيق هذا النظام، ومن هنا فإن النتائج ستستخدم السئرين في تلك المستشفيات ويقدر بساهمها في تعظيم العائد على استثماراتهم الموظفة منها وأيضاً ستستخدم المواطنين المنتمين من تلك الخدمات لبحث توفير الفرص المناسبة لاستمرارية تلك المستشفيات ويشعّزها على تحسين جودة الخدمات التي تقدمها لهم وبشكل يخدم الاقتصاد الوطني حيث يعتبر القطاع الصحي مصدره هاماً للإيراد الداعم لهذا الاقتصاد. وقد توصلت الدراسة إلى عجز أنظمة التكاليف التقليدية عن معالجة التكاليف غير المباشرة من حيث آلية تخصيصها على الخدمات المهنية المقدمة للمرضى، بشكل يؤدي إلى احتساب تكلفة الخدمة المقدمة بشكل غير دقيق وبالتالي يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة. وتتوفر الشروط اللازمة لتطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة في المستشفيات الخاصة العامة بمحافظة العاصمة عمان والتي تتميز بشدة المنافسة والقدرة على التخلص من الأعباء الإضافية وتحديد الخدمات الصحية التي تعطي قيمة مضافة والتخلص من الخدمات الصحية التي لا تعطي قيمة مضافة. وقد أوصى الباحث بضرورة العمل على توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمردبة من ذوي الاختصاص بحيث يكونون قادرين على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة بشكل فعال، مع توفير التدريب اللازم لهم. وضرورة تدريب وتأهيل القائمين على إدارة هذه المستشفيات على القيام بالمهام الإدارية والمالية لدراسة فهم البيانات المالية بشكل دقيق وسلم، وضرورة العمل على إقناع إدارات المستشفيات وصانعي القرار بجودة تطبيق هذا
النظام وأثره على تحسين آلية استخدام الموارد المتاحة في ظل تدريب العاملين فيها على المفاهيم الأساسية لتطبيقه.

- دراسة (هديب، 2008) بعنوان "قياس مدى تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة لدى الشركات الصناعية في الأردن وبيان علاقة تطبيق هذا النظام وتحسين مستوى الأداء المالي لهذه الشركات". هدفت إلى التعرف على مدى انتشار تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة لدى الشركات الصناعية في الأردن، من خلال تطوير نموذج مفترض للقياس، وبيان العلاقة بين تطبيق هذا النظام وتحسين الأداء المالي لهذه الشركات. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن عدد الشركات الصناعية العاملة في الأردن المطلي للنظام ست عشرة شركة جميعها شركات مساهمة عامة، حيث كانت عينة الدراسة جميع الشركات لأنها يتمكن من إستيعاب التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المتجددة، وتطبيق أنظمة التكاليف الحديثة لأهميتها في المرحلة الراهنة، وبالتالي استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة لأنه يوفر بيانات ومعلومات تعتمد عليها الإدارة في ترشيد قراراتها، وعلى الشركات التي تواجه صعوبات في تطبيق النظام إزالة الصعوبات كافة، والعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية مما يعكس على الواقع الفعلي على أدائها المالي.
تناولت الدراسات السابقة مدى تطبيق نظام التكليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية بشكل عام، وإن ما يميز هذه الدراسة بكونها أول دراسة على حد علم الباحث تناولت البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية ومدى ملاءمة هذه البنية لتطبيق نظام التكليف المبني على الأنشطة. إضافة إلى أن الباحث سوف يبحث بتغيرات جديدة منها أن العاملين في المصارف التجارية الأردنية لا يدركون مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة ولا يتمتع الأفراد العاملون بكفاءة عالية من المهناء العلمية المرتبطة بهذا النظام، وإن النظام المحاسبى غير ملائم لتطبيقه ولا يوجد دعم من الإدارة لتطبيق النظام، ولاتوجد معوقات في البنية التحتية من تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، إن جميع هذه التغييرات لم يتطرق لها الباحثون بالدراسات السابقة، حيث إن هذه الدراسة تناولت البنية التحتية بشكل مفصل وعلاقتها في مدى التطبيق وما لها من دور كبير في نجاح تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف الأردنية، حيث تم التعرف على مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة ومتمات تطبيقه، والتعرف على معوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف الأردنية، والتعرف على مدى ملاءمة البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، ومعرفة مدى دعم الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
الفصل الثالث
الطريقة والإجراءات

(3) 1 : المقدمة
(2-3) 2 : منهجية الدراسة
(3-3) 3 : الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة
(3-4) 4 : المعالجة الإحصائية المستخدمة
(5-3) 5 : ثبات أداء الدراسة
(3 - 1): المقدمة

يتناول هذا الفصل التعرف على مجتمع الدراسة وعيينته وأساليب جمع البيانات
وكيفية اختيار عينة الدراسة إذ تم اختيارها من ذوي الخبرة العالية والأكثر كفاءة. لتحظى
هذه الدراسة بأكبر قدر ممكن من المعلومات والفائدة وليتم الوصول إلى نتائج هذه الدراسة
بأكبر قدر ممكن من الدقة.

(3 - 2): منهجية الدراسة

(3 - 2 - 1): مجتمع الدراسة وعينته.

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاثة وعشرين مصرفًا وفقًا لبيانات المصرف الرئيسي لعام
2009 وتمثل عينة الدراسة من أربعة عشر مصرفًا من المصارف التجارية في الأردن وتمثل
ما نسبته 61% من مجتمع الدراسة وهي نسبة عالية ومقبولة إحصائيًا، وشملت عينة
الدراسة العاملين بأشكال محاسبة التكاليف كافة وأقسام الإدارة المتعلقة بذلك في تلك
المصارف، والجدول (3 - 1) يوضح المصارف التجارية عينة الدراسة.
المصارف التجارية في الأردن عينة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المصر</th>
<th>ت</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>كابيتال بنك</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>HSBC</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>مصرة المؤسسة المصرفية</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>المصر العربي الإسلامي</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>المصر الأردني الكويتي</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>المصر الاستثماري</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>المصر الأردني</td>
<td>14</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(3 - 1)

البيانات الثانوية: تم جمع البيانات من خلال الكتب والدوريات المتوفرة في المكتبات بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بال موضوع. وأي بيانات أخرى متوفرة على شبكة الإنترنت.

البيانات الأولية: حيث تم جمع هذه البيانات عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها وتصميمها وفقًا لأغراض وأهداف وفرضيات البحث.
(3 - 3)؛ البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

الجدول (3 - 2) يوضح المتغيرات démographics لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة والتخصص العلمي و مدى الحصول على شهادة مهنية و نوع الشهادة المهنية).

وصف البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتغير</th>
<th>الرقم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المؤهل العلمي</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات الخبرة</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>التخصص العلمي</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>الحصول على شهادة مهنية</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>نوع الشهادة المهنية</td>
<td>5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>SCH</th>
<th>التكرار</th>
<th>الفئة</th>
<th>نسبة المنوية (%)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الكلي</td>
<td>11</td>
<td>بحث</td>
<td>13.4</td>
</tr>
<tr>
<td>بكالوريوس</td>
<td>63</td>
<td>ماجستير</td>
<td>76.8</td>
</tr>
<tr>
<td>دكتوراه</td>
<td>8</td>
<td>ماجستير</td>
<td>9.8</td>
</tr>
<tr>
<td>من 5.1 سنوات</td>
<td>44</td>
<td>محاسبة</td>
<td>53.7</td>
</tr>
<tr>
<td>من 6.1 سنوات</td>
<td>22</td>
<td>إدارة أعمال</td>
<td>26.7</td>
</tr>
<tr>
<td>من 15.11 سنوات</td>
<td>8</td>
<td>مالية ومصرفية أو تمويل</td>
<td>9.8</td>
</tr>
<tr>
<td>أكثر من 16 سنة</td>
<td>8</td>
<td>أخرى</td>
<td>9.8</td>
</tr>
<tr>
<td>محاسبة</td>
<td>45</td>
<td>إدارة أعمال</td>
<td>18.3</td>
</tr>
<tr>
<td>مالية ومصرفية أو تمويل</td>
<td>16</td>
<td>أخرى</td>
<td>19.5</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>6</td>
<td>نوع الشهادة المهنية</td>
<td>7.3</td>
</tr>
<tr>
<td>شهادة مهنية</td>
<td>71</td>
<td>غير مستقبين</td>
<td>86.6</td>
</tr>
<tr>
<td>CPA</td>
<td>1</td>
<td>CPA</td>
<td>1.2</td>
</tr>
<tr>
<td>CMA</td>
<td>7</td>
<td>CMA</td>
<td>8.6</td>
</tr>
<tr>
<td>JCPA</td>
<td>1</td>
<td>CPA</td>
<td>1.2</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>4</td>
<td>CPA</td>
<td>4.9</td>
</tr>
<tr>
<td>غير مستقبين</td>
<td>69</td>
<td>غير مستقبين</td>
<td>84.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>
يشير الجدول (3 - 2) إلى نتائج التحليل الوظيفي للبيانات الشخصية للمستجيبين من أفراد عينة الدراسة. حيث يتضح أن 86.6% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس فأكثر وهو ما يعكس الاهتمام العالي من قبل المصارف التجارية الأردنية على المتعلمين من حملة درجة البكالوريوس فأعلى. وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، فقد أظهرت النتائج أن أغلبية المستجيبين من أفراد عينة الدراسة هم من الذين لديهم خبرة تتراوح من سنة واحدة إلى عشر سنوات ونسبة بلغت 80.4%. وبالنسبة للتخصص العلمي فقد بينت النتائج أن أغلبية المستجيبين هم من الاختصاصات المرتبطة بالعلوم الإدارية المحاسبة والمالية المصرفية ونسبة 92.7%. وما يرتبط بالمستجيبين الحاصلين على شهادة مهنية فقد تبين أن نسبته 13.4% من عينة الدراسة حاصلون على شهادات مهنية، وبنفس السياق بينت النتائج المعروضة بالجدول (3 - 2) أن 13.4% من المستجيبين هم مجمل الحاصلين على شهادات مهنية مقسمة على النحو التالي: 1.2% حاصلون على شهادة الـ CPA؛ و8.6% حاصلون على شهادة الـ CMA؛ و1.2% حاصلون على شهادة الـ JCPA؛ و2.4% حاصلون على شهادات أخرى.
تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على مخرجات لجميع أسئلة الاستبانة لعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على اسئلة الاستبانة المختلفة:

- معامل Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات القياس المستخدم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.
- اختبار 2 لعينة واحدة.
- مستوى التوفر، الذي تم تحييده طبقاً للمقياس الآتي:

\[
\text{طول المقدمة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبدائل} - \text{الحد الأدنى للبدائل}}{\text{عدد المستويات}}
\]

\[
\frac{4}{3} = \frac{1 - 5}{3} = 1.33
\]

وبذلك تكون الدرجة المنخفضة من 1 - أقل من 2.33
والدرجة المتوسطة من 2.33 - 3.66
والدرجة المرتفعة من 3.67 فأكثر.
3 - 5): ثبات أداة الدراسة

من أجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والثبوت من صدقها، قام الباحث بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي للفقرات القياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cronbach Alpha وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة، لكن من الناحية التطبيقية يعد (Alpha ≥ 0.60) مقبولًا (Sekaran, 2003). انظر الجدول (3 - 3).

الجدول (3 - 3)

<table>
<thead>
<tr>
<th>القيمة (x)</th>
<th>الانف</th>
<th>الاسم</th>
<th>الرقم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>81.1</td>
<td>إدراك العاملين</td>
<td>1</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>74.2</td>
<td>الكفاءة العالية للعاملين</td>
<td>2</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>77.3</td>
<td>توفير النظام الحسابي</td>
<td>3</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>77.2</td>
<td>دعم الإدارة</td>
<td>4</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>73.7</td>
<td>المعوقات</td>
<td>5</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>79.8</td>
<td>الاستبانة ككل</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عالٍ (Sekaran, 2003). حيث يتضح من الجدول (3 - 3) أن أعلى معامل ثبات لأبعاد الاستبانة كان لحتياجات إدراك العاملين بقيمة 81.1، يليه مباشرة بعد توفير النظام الحسابي بقيمة 77.3. و يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات فيما يتعلق في البنية التحتية لتطبيق نظام التكلفة على الأساس الأنشطة، كان لبعد
المعوقات بقيمة (73.7) وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستدامة نتيجة تطبيقها.
الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

(1) المقدمة

(2) الإجابة عن أسئلة الدراسة

(3) اختبار فرضيات الدراسة
(4-1)؛ القديمة

سوف يقوم الباحث في هذا الفصل بتحليل الإجابة عن أسئلة هذه الدراسة واختبار فرضيات الدراسة من خلال توزيع الاستبانة إلى الأشخاص المعنيين في هذا القطاع المصرفي ومقابلة المديرين الماليين لبعض هذه المصارف ودراسة هذه الإجابات وتحليلها إلى أرقام؛ للوصول إلى حقيقة الوضع فيما يتعلق في البنية التحتية في المصارف التجارية الأردنية، حيث يتم العمل على تحليل كل فرضية على حدة والتوصيل إلى النتيجة لكل فرضية بشكل تفصيلي وتحليلها. وعلى يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال الاستبانة والمقابلات التي أجريت من قبل الباحث.

(4-2)؛ الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس الأول: هل تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟ الإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بتجزئته إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

السؤال الفرعي الأول: هل يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفكرة ومستوى الإدراك، كما هو موضح بالجدول (4-1).
جدول (4–1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى إدراك مفهوم نظام التكاليف المبني

علي الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>إدراك مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة</th>
<th>المتوسط التكاليف المبني</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>ترتيب أهمية الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يدرك العاملون في الصرف فوائد وسمات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة على العملية المصرفية</td>
<td>3.27</td>
<td>0.94</td>
<td>متوسط</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يحمل نظام التكاليف المبني على الأنشطة التكاليف غير المباشرة على الأنشطة ومن ثم يتم تحويل كلفة الاستهلاك إلى العمالة نقية.</td>
<td>3.78</td>
<td>0.74</td>
<td>مرتفع</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يؤدي استخدام نظام التكاليف المبني على الأنشطة إلى إهدار كلفة العمل يدًا.</td>
<td>4.15</td>
<td>0.77</td>
<td>مرتفع</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يقوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة بتخفيض الخدمات المصرفية بشكل دقيق.</td>
<td>4.21</td>
<td>0.80</td>
<td>مرتفع</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يتم نظام التكاليف المبني على الأنشطة بسبب حدوث الكلفة.</td>
<td>4.15</td>
<td>0.90</td>
<td>مرتفع</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>تشكيل التكاليف غير المباشرة بأسهم من كلفة الخدمات المصرفية.</td>
<td>3.98</td>
<td>0.75</td>
<td>مرتفع</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

يشير الجدول (4–1) إلى مستوى إدراك مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.27 - 4.21)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى إدراك مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية البالغ (3.92). حيث جاءت الفقرة التي تنص على "يقوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة بتسمير الخدمات المصرفية بشكل دقيق" في المرتبة 4.
السؤال الفضي الثاني: هل الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية يتمتعون بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

للإجابة على هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى الكفاءة، كما هو موضح بالجدول (4-2).
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تمتع العاملين في المصارف التجارية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المستوى</th>
<th>الترتيب</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>تمتع العاملين بكفاءة عالية من المؤهلات المعيارية</th>
<th>الانتفاضة</th>
<th>الأنشطة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>7</td>
<td>متوسط</td>
<td>5</td>
<td>0.87</td>
<td>3.01</td>
<td>العاملون في المصرف على دراية بكيفية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>مرتفع</td>
<td>3</td>
<td>0.72</td>
<td>3.83</td>
<td>يوجد في المصرف قسم متخصص لتحديد تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>مرتفع</td>
<td>1</td>
<td>0.68</td>
<td>4.01</td>
<td>مزايا وفواتق تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة تبرر تطبيقها</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>مرتفع</td>
<td>2</td>
<td>0.73</td>
<td>3.96</td>
<td>مزايا وفواتق تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة تجعل تكلفة تطبيقه مناسبة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>متوسط</td>
<td>4</td>
<td>0.82</td>
<td>3.22</td>
<td>يملك الأفراد العاملين في المصرف الخبرات الكافية اللازمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>0.44</td>
<td>المتواجد العسابي والانحراف المعياري العام</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يشير الجدول (4–2) إلى مستوى تمتع العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.01 - 4.01)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمتوسط تمتع العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة البالغ (3.61). و جاءت الفقرة التي تنصح على "مزايا وفواتق تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة تبرر تطبيقه" في المرتبة الأولى.
بمتوسط حسابي (0.01) وانحراف معياري بلغ (0.68) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام.

وتؤكد هذه النتيجة أن مزايا وفوائد تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة تبرر تطبيقه، وتجعل تكلفة تطبيقه، مناسبة بالنسبة للفوائد التي يجنيها المصرف من تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة. و حصلت فترات العامين في المصرف على درآية بكيفية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.01) وانحراف معياري بلغ (0.87) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام وانحراف المعياري العام، ويعني ذلك أن العاملين في المصرف يجهلون كيفية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة. وبشكل عام يتيبي أن مستوى تمتع العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة كان متوسطاً.

السؤال الفرعي الثالث: هل يتوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام معاسبي ملام؟

لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

لاجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرة ومستوى التوفر، كما هو موضح بالجدول (4-3).
المتوسطات الحسابية والانحرافات القياسية لمستوى توفر نظام محاسبي ملمئ لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>مستوى توفر التكلفة</th>
<th>الترتيب</th>
<th>الاحتراف المحاسبي</th>
<th>المتوسط المحاسبي</th>
<th>نظام التكاليف المبني على الأنشطة</th>
<th>توفر نظام محاسبي ملمئ لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>جدول (4 – 3)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>12</td>
<td>3.40</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>متوسط</td>
<td>6</td>
<td>0.84</td>
<td></td>
<td>3.68</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>متوسط</td>
<td>5</td>
<td>0.77</td>
<td></td>
<td>3.78</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>3</td>
<td>0.72</td>
<td></td>
<td>3.91</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>1</td>
<td>0.69</td>
<td></td>
<td>3.85</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>2</td>
<td>0.67</td>
<td></td>
<td>3.78</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>3</td>
<td>0.59</td>
<td></td>
<td>3.73</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>4</td>
<td>0.79</td>
<td></td>
<td>3.74</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يشير الجدول (4 – 3) إلى مستوى توفر نظام محاسبي ملمئ لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.40 - 3.91). بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى توفر نظام محاسبي
ملاذم لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية البالغ (3.74). حيث جاءت الفكرة التي تنص على "يمكن تطوير النظام المحاسبي المطبق في المصرف بما يتناسب مع تطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.91) وانحراف معياري بلغ (0.69) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. وتؤكد هذه النتيجة أنه يمكن تطوير وتهيئة النظام المحاسبي المطبق في المصرف بما يتلاءم مع تطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة، وبالتالي إمكانية تطوير النظام المحاسبي التقليدي بنظام التكاليف البني على الأنشطة، مما يخفض من تكلفة تطبيق هذا النظام. وحصلت فرقة "يمتلك العاملون في المصرف كفاءة عالية من المؤهلات العلمية لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري بلغ (0.84) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، ويرأي الباحث يعني ذلك أنه لا يمتلك العاملون في المصرف كفاءة عالية من المؤهلات العلمية لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة. وبشكل عام يتبين أن مستوى توفر نظام محاسبي ملاذم لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية كان مرتفعاً.

السؤال الفرعي الرابع: هل تدعم الإدارة في المصارف التجارية الأردنية تطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفكرة ومستوى الدعم، كما هو موضح بالجدول (4–4).
جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى دعم الإدارة في المصارف التجارية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الارتفاع المتضمن تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة</th>
<th>المستمر في المصارف و/or إدارة مخصصة للتجهيز</th>
<th>المرتبة</th>
<th>Importance</th>
<th>المتغير</th>
<th>المتغير</th>
<th>التوزيع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>19</td>
<td>يوجد في المصرف قسم أو إدارة مخصصة للتجهيز</td>
<td>كلفة الخدمة المقدمة للعملاء</td>
<td>مرتفع</td>
<td>1</td>
<td>0.66</td>
<td>3.88</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>20</td>
<td>تتبع الإدارة عند دوائر مخصصة في تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة</td>
<td></td>
<td>متوسط</td>
<td>5</td>
<td>0.78</td>
<td>3.17</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>21</td>
<td>تشارك الإدارة الموظفيين في اختلاف مستوياتهم بدلًا من تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة</td>
<td></td>
<td>متوسط</td>
<td>6</td>
<td>0.95</td>
<td>2.93</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>الإدارة مقتبسة بقواعد تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة</td>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>2</td>
<td>0.69</td>
<td>3.78</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>23</td>
<td>تكلفة تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة مناسبة لذلك تدعم الإدارة تطبيقه</td>
<td></td>
<td>مرتفع</td>
<td>3</td>
<td>0.78</td>
<td>3.74</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>صعوبة تقسيم تكاليف الخدمات المصرفية يؤدي إلى خوف الإدارة إلى عدم نهج تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة</td>
<td></td>
<td>متوسط</td>
<td>4</td>
<td>0.82</td>
<td>3.63</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

النحو الجدول (4-4) إلى مستوى دعم الإدارة في المصارف التجارية الأردنية تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.93 - 3.88)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى دعم الإدارة في المصارف التجارية الأردنية تطبيق نظام التكاليف البنكي على الأنشطة البالغ (3.52). حيث جاءت الفترة التي تنص على "يوجد في المصرف قسم أو إدارة مخصصة لتحديد كلفة الخدمة المقدمة للعمال".
في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري بلغ (0.66) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. وتؤكد هذه النتيجة أن وجود قسم متخصص في المصارف التجارية لتحديد تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء، فيما حصلت فقرة "تشترك الإدارة الوظائف المعنيين على اختلاف مستوياتهم في رسم سياسة تسعير الخدمات المصرفية" على المرتبة السادسة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.93) وانحراف معماري بلغ (0.95) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، ويرأى الباحث فإن هذا يشير إلى أن الإدارة لا تشرك موظفيها على اختلاف مستوياتهم في رسم سياسة تسعير الخدمات المصرفية. وبشكل عام أيضاً يتبين أن مستوى دعم الإدارة في المصارف التجارية الأردنية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة كان متوسطاً.

السؤال الرئيس الثاني: هل يوجد مواقف في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية تعمل على إعاقة تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة؟

للإجابة عن هذا السؤال استعان الباحث بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفرقة مستوى وجود مواقف، كما هو موضح بالجدول (4-5).
### جدول (4-5) 

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى وجود مواقف لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة 

<table>
<thead>
<tr>
<th>المستوى وجود الموقع</th>
<th>ترتيب أهمية الفقرة</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>مواقف البنية التحتية على تطبيق التكاليف المبني على الأنشطة</th>
<th>الرقم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>متوسط</td>
<td>2</td>
<td>0.86</td>
<td>3.74</td>
<td>غياب تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>مرتفع</td>
<td>7</td>
<td>0.78</td>
<td>3.17</td>
<td>تقوم الإدارة بعد دورات تدريبية لتعريف بنظام التكاليف المبني على الأنشطة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط</td>
<td>6</td>
<td>0.83</td>
<td>3.38</td>
<td>يتم التخلص من الأنشطة التي لا تعطي قيمة مضافة والتركيز على الأنشطة التي تعطي قيمة مضافة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مرتفع</td>
<td>1</td>
<td>0.80</td>
<td>3.83</td>
<td>بيئة المصرف بيئة ماسبة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط</td>
<td>4</td>
<td>0.75</td>
<td>3.63</td>
<td>يتم تسعير الخدمات المصرفية على أساس نسبة حرفية وليس على أساس تكلفة الخدمة المصرفية الحقيقية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط</td>
<td>8</td>
<td>1.02</td>
<td>2.79</td>
<td>هناك مواقف في البنية التحتية في الصرف تحول دون تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط</td>
<td>5</td>
<td>0.87</td>
<td>3.59</td>
<td>مراكز التكلفة في الصرف ليست محددة بالدقة المناسبة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مرتفع</td>
<td>3</td>
<td>0.90</td>
<td>3.68</td>
<td>عدم إشراف موظفي المصرف على اختلاف مستوياتهم الإدارية في رسم سياسة تسعير الخدمات تحول دون تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>متوسط</td>
<td>9</td>
<td>0.91</td>
<td>2.60</td>
<td>تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة مكلف والفائدة المحصلة منه لا تغطي قيمة المصرف.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام: 0.37 3.38
يشير الجدول (4 – 5) إلى مستوى وجود معوقات في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية تعزيز تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (2.60 – 3.83)، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام لمستوى وجود معوقات لدى البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة البالغ (3.38). و جاءت الفترة التي تنص على "بيئة المصرف بيئة مناسبة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري بلغ (0.80) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام. و تؤكد هذه النتيجة أن بيئة المصرف بيئة مناسبة وجودية لينمو فيها نظام التكاليف المبني على الأنشطة وسحق نتائج جيدة على صعيد القطاع المصرفي. و حصلت فترات "تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة مكلف والفائدة المحققة منه لا تضيف قيمة للمصرف" على المرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.60) وانحراف معياري بلغ (0.91) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، ورأى الباحث فإن نظام التكاليف المبني على الأنشطة غير مكلف لأنه في السابق أمكن تطوير النظام المحاسبي التقليدي في المصرف ليصبح نظام التكاليف المبني على الأنشطة، وأن الفائدة المحصقة منه تضيف قيمة للمصرف. و بشكل عام يتبنى أن مستوى وجود معوقات لدى البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة كان متوسطاً.
(4-2): اختبار فرضيات الدراسة

عمل الباحث في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة الرئيضة والفرعية، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T لعينة واحدة، وذلك كما يلي:

الفرضية الرئيضة الأولى

لا تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

للاختبار هذه الفرضية تم استخدام T لعينة واحدة للتحقق من توفر البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، كما هو موضح في الجدول (4-6).

جدول (4-6)

نتائج اختبار T للتحقق من توفر البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية


<table>
<thead>
<tr>
<th>Sig* مستوى الدلالة</th>
<th>DF درجات الحرية</th>
<th>T T الجدولية</th>
<th>T T العسسية</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>81</td>
<td>1.658</td>
<td>19.022</td>
<td>0.29</td>
<td>3.61</td>
<td>البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
يوضح الجدول (4-6) نتيجة توفر البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بتوفر البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، إذا بلغت قيمة $T$ المحسوبة ($19.022$) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع قيمة $T$ الجدولية البالغة ($1.658$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية، وعلى عكس الفرضية الصفرية وتقليد الفرضية البديلة التي تنص على:

**تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دالة (0.05)**

وللتحقق من توفر كل عنصر من عناصر البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى خمسة فرضيات فرعية، وتم استخدام اختبار $T$ لعينة واحدة لاختبار كل فرضية فرعية على حدة، وكما يلي:

$\textbf{H}_{01.1}$: لا يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية لفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار $T$ لعينة واحدة، وكما هو موضح في الجدول (4-7).
جدول (4 – 7)

نتائج اختبار T للتحقق من إدراك العاملين في المصارف التجارية الأردنية لمفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>Sig* مستوى الدلالة</th>
<th>DF درجات الحرية</th>
<th>T الجدولية</th>
<th>T المحسوبة</th>
<th>الانحراف العيني المعياري</th>
<th>المتوسط الجزم</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>81</td>
<td>1.658</td>
<td>16.055</td>
<td>0.51</td>
<td>3.92</td>
<td>إدراك العاملين لمفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح الجدول (4–7) نتيجة إدراك العاملين في المصارف التجارية الأردنية لمفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود إدراك لدى العاملين في المصارف التجارية الأردنية لمفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة، إذا بلغت قيمة T المحسوبة (16.055) وهي دالة عند مستوى (α ≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.658). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الأول، وعليه ترفض الفرضية الصغرى وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية لمفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دلالة (0.05)
لا يتمتع الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة المناسبة من المؤهلات العلمية التي يتطلبها نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة، وكما هو موضح في الجدول (4 – 8).

جدول (4 – 8)

نتائج اختبار T للتحقق من تمتع الأفراد العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>Sig* مستوى الدلالة</th>
<th>DF درجات الحرية</th>
<th>T الجدولية</th>
<th>T المحوسية</th>
<th>الاعتداف العددي</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>81</td>
<td>1.658</td>
<td>12.485</td>
<td>0.44</td>
<td>3.60</td>
<td>تمتع العاملين بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح الجدول (4–8) نتيجة تمتع الأفراد العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي تمتع الأفراد العاملين في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة، إذ بلغت قيمة T المحوسية (12.485) وهي دالة عند مستوى (α ≤ 0.05) بالمقارنة مع قيمة الجدولية البالغة (1.658). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثانية. وعلى

يرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:
يتمتع الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دلالة (0.05).

لا يتوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دلالة (0.05).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت لعينة واحدة، وكما هو موضح في الجدول (4 – 9).

جدول (4 – 9)

نتائج اختبار T للتحقق من التوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>Sig* مستوى الدلالة</th>
<th>DF درجات الحرية</th>
<th>T الجدولية</th>
<th>T المحسوبة</th>
<th>الانحراف العصبي</th>
<th>المتوسط المحاسبي</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>81</td>
<td>1.658</td>
<td>15.232</td>
<td>0.43</td>
<td>3.73</td>
<td>تتوفر نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح الجدول (4–9) نتيجة نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي توفر نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية.
إذا بلغت قيمة $T$ المحسوبة ($15.232$) وهي دالة عند مستوى ($0.05$) بالمقارنة مع قيمة الجدولية البالغة ($1.658$). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الثالثة، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

**يتوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى دالة ($0.05$).**

لا يوجد دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة عند مستوى

جدول ($4 - 10$).

جدول ($4 - 10$) نتائج اختبار $T$ للتحقق من دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>Sig* مستوى الدلالة</th>
<th>DF</th>
<th>$T$ الجدولية</th>
<th>$T$ المحسوبة المعياري</th>
<th>الانحراف العيني</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>البيان</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>81</td>
<td>1.658</td>
<td>11.713</td>
<td>0.40</td>
<td>3.52</td>
<td>دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح الجدول ($4 - 10$) نتيجة دعم الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية. و أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دعم من
الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية، إذ بلغت قيمة T المحوسية (11.713) وهي دالة عند مستوى (0.05) بالمقارنة مع قيمة T الجدولية البالغة (1.658). وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الفرعية الرابعة، وعليه ترفض الفرضية الصغرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

هناك دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف التجارية الأردنية عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرئيسة الثانية

لا توجد مواقف في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية تعني تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

الاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة، وكما هو موضح في الجدول (4 – 11).
<table>
<thead>
<tr>
<th>- Sig.</th>
<th>T</th>
<th>T booster</th>
<th>p-value</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>81</td>
<td>1.658</td>
<td>0.037</td>
</tr>
<tr>
<td>0.005</td>
<td>9266</td>
<td>3.37</td>
<td>0.001</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**جدول (11) -** جدول مقارنة النتائج بين المجموعات (المحلية المجهدة) و (المحلية المجهدة و （المطلقة))

يمكننا القول أن هناك اختلافًا رئيسيًا بين المجموعتين في نتائج الأنشطة. حيث وجدنا أن توزيع النتائج في المجموعة (المحلية المجهدة) أقل من المجموعة (المحلية المجهدة و （المطلقة)).

هذا النتائج يشير إلى أن المجموعة (المحلية المجهدة) كانت أكثر فعالية في تنفيذ الأنشطة المطلقة مقارنةً بالمجموعة الأخرى.

**ملاحظة:** الاختبار هو T-Test و النتائج مسلوبة بـ p-value < 0.05
الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

(5-1) ; المقدمة
(5-2) ; الاستنتاجات
(5-3) ; التوصيات
(5 - 1): المقدمة

كروت هذا الفصل الذي يعد نهاية الجهد المبذول في إعداد هذه الدراسة لاستعراض
أهم النتائج المستندة على ما تقدم من تحليل وتفسير نظري وهو ما تختص به فقرة النتائج؛
وفي ضوء النتائج تأتي التوصيات، ومن أجل الارتكاء لمبتغي هذه المقصد، سيتألف هذا
الفصل من فقرتين هما النتائج والتوصيات.

(5 - 2): الاستنتاجات

هدفت الدراسة الحالية إلى قياس مدى قدرة البنية التحتية للمصارف على تطبيق
نظام التكاليف المبني على الأنشطة، وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات وقدمت أيضاً
فرضيات، ووصلت إلى عدة نتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والاجابة عن تساؤلاتها
وفرضياتها، ويحاول الباحث هنا الإشارة إلى أبرز هذه النتائج:

1. تتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني
على الأنشطة. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كلاً من هديب (2008) والتي بينت هناك 16
شركة صناعية أردنية تطبق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، ودراسة حلس (2006)
التي أشارت إلى ضرورة استخدام نظام تكاليف المبني على الأنشطة في علاج المشكلات
المحاسبية ودوره في ترشيد عملية اتخاذ القرارات وتوفير المعلومات اللازمة لتسهير تلك
الخدمات.
يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

وهذه الدراسة تتفق مع دراسة أبو مغلي (2008) التي بينت ضرورة توفير الكوادر البشرية المؤهلة والدربة من ذوي الإختصاص، بحيث يكونون قادرين على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة بشكل فعال مع توفير التدريب اللازم لهم.


يتمتع الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة من المؤهلات العلمية تؤهلهن لفهم نظام التكاليف المبني على الأنشطة في المصارف عينة الدراسة، حيث كان متوسطاً. وهذه النتيجة تعارض مع دراسة أبو مغلي (2008) التي بينت توفير الكوادر البشرية المؤهلة والدربة من ذوي الإختصاص، بحيث يكونون قادرين على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة بشكل فعال مع توفير التدريب اللازم لهم. بالإضافة إلى تدريب وتأهيل الإدارات العليا في المستشفيات عينة الدراسة لفهم آليات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.


التوصيات

وفقًاً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات الآتية:

1. لبناء نظام محاسبة تكاليف مبني على الأنشطة متكامل لا بد من الدعم المستمر من قبل الإدارة العليا لتهيئة الظروف كافية لنجاح هذا النظام في المصرف.

(5 - 3) التوصيات
على الإدارة العمل على تثبيت العاملين بنظام التكاليف المبني على الأنشطة، من خلال الدورات التعليمية والتدريبية والعمل كفريق واحد في الدوائر والأقسام كافة.

العمل الدؤوب من قبل الإدارة وجميع العاملين في المصرف لإزالة جميع العوائق في البنية التحتية التي تواجه تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.

كما يوصي الباحث كافة المصارف:

1. بنبني بشكل كامل تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة، لأنه نظام فعال لقياس التكاليف في المناشط المصرفية، وهذا يعكس بالتالي على قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مناسبة، فيما يخص تسعير الخدمة المصرفية للعملاء، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لهذه المصارف.

2. يوصى الباحث الإداريين ومحاسبني التكاليف بفهم نظام التكاليف المبني على الأنشطة والإستراتيجية الشاملة للمصارف وكيفية إدارتها وتطبيقها لتحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع للمصارف.
قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية
ثانياً: المراجع الأجنبية
أولاً: المراجع العربية

1. أبو مغلي، أشرف عزمي، (2008)، "أثر تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة على تعظيم الربحية"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

2. أبو نصار، محمد، (2008)، "محاسبة التكاليف"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

3. أحمد، عمار الدين أحمد، (2007)، "أثر طرق تسعير الخدمات المرفقة على الإيرادات في المشاريع السودانية"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.


5. جرادات، منير محمد، (2005)، "دور نظام التكاليف على أساس الأنشطة في رفع كفاءة محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت، عمان: الأردن.


7. الرجبي، محمد تيسير، (2009)، "مبادئ محاسبة التكاليف"، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

8. زروقي، رامي عبد الحليم، (2006)، "إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في تقييم ربحية العمال في الشركات التجارية الأردنية العاملة في قطاع الأدوية"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.


15. معهد الدراسات المصرفية، (2000). "دور محاسبة التكاليف في الصناعات التجارية".


18. النجار، يوسف، (2007)، "تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في القطاع الصناعي الأردني"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان: الأردن.

19. هديب، عمر، (2008)، "قياس مدى تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة لدى الشركات الصناعية في الأردن وبيان علاقة تطبيق هذا النظام وتحسن مستوى الأداء المالي لهذه الشركات"، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والصرفية، عمان: الأردن.

20.

كاسياً: المراجع الأجنبية


قائمة الملاحق

أولاً: قائمة بأسماء المحكمين
ثانياً: أداة الدراسة (الاستبانة)
ثالثاً: الجداول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المتممة
ملحق (1)
قائمة بأسماء المحكر

<table>
<thead>
<tr>
<th>مكان العمل / الجامعة</th>
<th>التخصص</th>
<th>الاسم</th>
<th>الرقم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجامعة الأردنية</td>
<td>مالية</td>
<td>أ.د. محمد أبو نصار</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>جامعة الزيتونة الأردنية</td>
<td>مالية</td>
<td>أ.د. أحمد حلمي جمعة</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>الجامعة الأردنية</td>
<td>مالية</td>
<td>د. توفيق عبد الجليل</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>جامعة فيلادلفيا</td>
<td>إدارة أعمال</td>
<td>أ. وائل إدريس</td>
<td>4</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ملحق (2)
أداة الدراسة (الاستبانة)
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كلية الأعمال
قسم المحاسبة

السادة الأفاصل

تحية طيبة وبعد ................

أرجو من حضرتكم التفضل بالإجابة على أسئلتي هذه الاستبانة المتعلقة "بمدى قدرة
البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة".
وعتبر هذه الدراسة استكمالاً لطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من
جامعة الشرق الأوسط بوفقً ما نتمتعون به من دراسة وخبرة علمية وعملية بحكم موقعكم في
المركز الذي تعملون به. أرجو منكم تعبئة هذه الاستبانة بكل دقة وعناية وأمانة، علماً أن
إجابات هذه الاستبانة سوف تمكن الباحث من الحصول على البيانات الضرورية لتحقيق
أهداف البحث والوصول إلى النتائج الحقيقية وستظهر كنسب ومؤشرات لأغراض البحث
العلمي فعلي وستتعامل بسرية تامة.

شكرى لكم حسن تعاونكم

الباحث
فراس محمد وشاح
البيانات الشخصية

(1) المؤهل العلمي

- بكالوريوس
- دكتوراه
- دبلوم
- ماجستير

(2) سنوات الخبرة

- من 6 - 10 سنوات
- أكثر من 16 سنة
- من 1 - 5 سنوات
- من 11 - 15 سنة

(3) التخصص العلمي

- إدارة أعمال
-ارية
- محاسبة
- مالية ومصرفية أو تمويل

(4) هل تحمل شهادة مهنية

- نعم
- لا

(5) نوع الشهادة المهنية

- CMA
- CPA
- JSPA
- أخرى
الفرضية الرئيسية
لا يتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة

الفرضية الفرعية الأولى
لا يدرك العاملون في المصارف التجارية الأردنية فهم نظام التكاليف البني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
<th>تدابير الإجابة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يدرك العاملين في المصرف فوائد وتعزيزات تطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يحمل نظام التكاليف البني على الأنشطة التكاليف غير المباشرة على الأنشطة ومن ثم يتم تحويل كلفة التنشيط على الخدمات</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يؤدي استخدام نظام التكاليف البني على الأنشطة إلى اختيار كلفة العمل بحصة بأقل كلفة</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يسرع نظام التكاليف البني على الأنشطة الخدمات المصرفية بشكل دقيق</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يتم نظام التكاليف البني على الأنشطة بسبب حدوث التكاليف</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>تشكل التكاليف غير المباشرة جزءاً هاماً من كلفة الخدمات المصرفية</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفرضية الفرعية الثانية
لا يتمتع الأفراد العاملون في المصارف التجارية الأردنية بكفاءة عالية من المؤهلات العلمية اللازمة لتطبيق بنظام التكاليف البني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
<th>تدابير الإجابة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>7</td>
<td>العاملين في المصرف على دراسة بكيفية تطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>يوجد في المصرف قسم متخصص لتحديد كلفة الخدمات المصرفية</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>وثابت وقائدة نظام التكاليف البني على الأنشطة تطور تطبيقات</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>وقائدة وقائدة نظام التكاليف البني على الأنشطة تطور تطبيقات</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>يمكن من الفرادة العاملين في المصرف الخريجات التكاليف اللازمة لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>يمكن العاملين في المصرف كفاءة عالية من المؤهلات العلمية لتطبيق نظام التكاليف البني على الأنشطة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
لا يتوفر لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الهدف الإيجابي</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>يتم توفير لدى المصرف تكنولوجيا مناسبة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>النظام المحاسبي في الصرف مناسب وملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>يمكن تطوير النظام المحاسبي المطبق في الصرف بما يتلائم مع تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td>يساعد النظام المحاسبي المالي في الصرف على حساب تكلفة العمليات المصرفية</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td>يوفر النظام المحاسبي المعلومات المناسبة اللازمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة</td>
<td>17</td>
</tr>
<tr>
<td>يوجد في قسم أو إدارة التكاليف في الصرف دليل خاص لمراقبة التكاليف أو مجموعات التكلفة مربوطة بالأنشطة التي تقوم الخدمات للعملاء</td>
<td>18</td>
</tr>
<tr>
<td>يوجد في الصرف قسم أو إدارة متخصصة لتحديد تكلفة الخدمة المقدمة للعملاء</td>
<td>19</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفرضية الفرعية الرابعة

لا يوجد دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الظاهرة</th>
<th>ت</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>بدل الإجابة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موافق بشدة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موافق غير موافق بشدة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موافق محيد</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الملاحظات:
- تتيح الإدارة عدد دوارات متخصصة في تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
- تشارك الإدارة الموظفين المعينين على اختلاف مسؤولياتهم في رسم سياسة تحسين الخدمات المصرفية.
- الإدارة متخصصة في قواعد تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
- تكلفة تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة مناسبة لذا دعم الإدارة تطبيقه.
- صعوبة تنفيذ تكاليف الخدمات المصرفية يؤدي إلى خوف الإدارة.
- عدم نجاح تطبيق النظام.
- قيام تطبيق هذا النظام إلا بمساعدة الإدارة العليا.
- تقوم الإدارة بعدد دورات تدريبية للتعريف بتطبيق التكاليف المبني على الأنشطة.

الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد مواقف في البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الظاهرة</th>
<th>ت</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>بدل الإجابة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موافق بشدة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موافق غير موافق بشدة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>موافق محيد</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الملاحظات:
- يتم التخلص من الأنشطة التي لا تعطي قيمة مضافة وتركيز على الأنشطة التي تعطي قيمة مضافة.
- بيئة المصرف بيئة جيدة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
- يتم تحسين الخدمات المصرفية على أساس نسب تحديد وليس على أساس تكلفة الخدمات المصرفية.
- هناك مواقف في البنية التحتية في المصرف تحول دون تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
- مراكز المكلفة في المصرف ليست محددة بالدقة المناسبة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
- عدم إشراك موظفي المصرف على اختلاف مسؤولياتهم الإدارية في رسم سياسة تحسين الخدمات تحول دون تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة.
- تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة مكلف والคำตอบ المحتملة منه لا تضمن قيمة للبنك.
ملحق (3)

الجدول الإحصائية لنتائج اختبار فرضيات الدراسة المعتمدة

الفرضية الرئيسية

"لا يتتوفر في المصارف التجارية الأردنية البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة".

<table>
<thead>
<tr>
<th>One-Sample Statistics</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>N</td>
</tr>
<tr>
<td>SumTotal</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>One-Sample Test</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Test Value = 3</td>
</tr>
<tr>
<td>t</td>
</tr>
<tr>
<td>SumTotal</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفرضية الفرعية الأولى

لا يدرك الماملون في المصارف التجارية الأردنية مفهوم نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>N</th>
<th>Mean</th>
<th>Std. Deviation</th>
<th>Std. Error</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>SumA</td>
<td>82</td>
<td>3.9207</td>
<td>.51933</td>
<td>.05735</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفرضية الفرعية الثانية

لا يمتلك الأضراد الماملون في المصارف التجارية الأردنية جيدة معاينة من المؤهلات العلمية المتعلقة بنظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>N</th>
<th>Mean</th>
<th>Std. Deviation</th>
<th>Std. Error</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>SumB</td>
<td>82</td>
<td>3.6073</td>
<td>.44048</td>
<td>.04864</td>
</tr>
</tbody>
</table>

### One-Sample Test

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>Test Value = 3</th>
<th></th>
<th>Mean Difference</th>
<th>95% Confidence Interval of the Difference</th>
<th>Lower</th>
<th>Upper</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>t</td>
<td>df</td>
<td>Sig. (2-tailed)</td>
<td>Mean Difference</td>
<td>Lower</td>
<td>Upper</td>
</tr>
<tr>
<td>SumA</td>
<td>16.055</td>
<td>81</td>
<td>.000</td>
<td>.92073</td>
<td>.8066</td>
<td>1.0348</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>Test Value = 3</th>
<th></th>
<th>Mean Difference</th>
<th>95% Confidence Interval of the Difference</th>
<th>Lower</th>
<th>Upper</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>t</td>
<td>df</td>
<td>Sig. (2-tailed)</td>
<td>Mean Difference</td>
<td>Lower</td>
<td>Upper</td>
</tr>
<tr>
<td>SumB</td>
<td>12.485</td>
<td>81</td>
<td>.000</td>
<td>.60732</td>
<td>.5105</td>
<td>.7041</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفرضية الفرعية الثالثة


لا يوجد دعم من الإدارة لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

الفرضية الفرعية الرابعة

لا يوجد دعم لدى المصارف التجارية الأردنية نظام محاسبي ملائم لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة

<table>
<thead>
<tr>
<th>One-Sample Statistics</th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>N</td>
<td>Mean</td>
</tr>
<tr>
<td>SumC</td>
<td>82</td>
<td>3.7352</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>One-Sample Test</th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Test Value = 3</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>t</td>
<td>df</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>SumC</td>
<td>15.232</td>
<td>81</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>One-Sample Statistics</th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>N</td>
<td>Mean</td>
</tr>
<tr>
<td>SumD</td>
<td>82</td>
<td>3.5540</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>One-Sample Test</th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Test Value = 3</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>t</td>
<td>df</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>SumD</td>
<td>13.160</td>
<td>81</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد معلومات لدى البنية التحتية للمصارف التجارية الأردنية على تطبيق
نظام التحاليف المبنى على الأنشطة.

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>N</th>
<th>Mean</th>
<th>Std. Deviation</th>
<th>Std. Error Mean</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>SumE</td>
<td>82</td>
<td>3.338</td>
<td>.36749</td>
<td>.04058</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>t</th>
<th>df</th>
<th>Sig. (2-tailed)</th>
<th>Mean Difference</th>
<th>95% Confidence Interval of the Difference</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>Lower</td>
</tr>
<tr>
<td>SumE</td>
<td>8.226</td>
<td>81</td>
<td>.000</td>
<td>.33384</td>
<td>.2531</td>
</tr>
</tbody>
</table>